

Journal Management System

- Home




التعارض والترجيح في الرواية عند الأصوليين

مجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط "دورية علمية محكمة"

Contributors, Volume 32, Issue 1 - Serial Number 32, 2020, Page 264-372 [XML](#) PDF (7.69 MB)

DOI: 10.21608/jfsu.2020.88766

Author

 أبو القاسم كامل أبو القاسم

قسم أصول الفقه، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بسوهاج، جامعة الأزهر سوهاج، مصر

Abstract

ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول: الفصل الأول: وقد شمل هذا الفصل على القواعد العامة للتعارض؛ الفصل الثاني: في تعارض الرواية، الفصل الثالث: وتناولت فيه طرق دفع التعارض في الرواية، بالجمع، أو النسخ وسرت على درب جمهور العلماء في الترجيح بالسند، ثم بالمتن، ثم الترجيح من خارج السند والمتن، ثم عرجت على التعادل الذي من الممكن أن يحدث بين الروايات المتعارضة، وإن كان نادراً جداً؛ وأخيراً: أنهيت بحثي بخاتمة ذكرت فيها خلاصته، وبعض نتائجه، وما أضاف لي من جديد، ثم لبست ثوب العلماء، وذيلت بحثي بتوصية؛ عليها تكون حميدة جديرة بالاعتبار، ومن أهم النتائج: أولاً: الوقوف على حقيقة الكثير من اختلافات العلماء الفقهية التي ترتبت على التعارض، ثانياً: ربطت كلاً من الروايات المتعارضة ببعض الفروع الفقهية، مبينا مدى تأثير القاعدة فيما ذكرت من فروع، ثالثاً: أوصى بأن تتجه الأقسام العلمية الأصولية لفتح المجال لطلاب الدراسات العليا في تناول علم الحديث، وتقعيده بالميزان الأصولي، فإن ذلك سوف يتيح لنا الوقوف على كثير من القواعد المغمورة في ثنايا هذا العلم الكبير، أقصد: علم الحديث، لاسيما ما تعلق منه بالرواية. والله أسأل أن يجعل ذلك في ميزان حسنات من علمني وأرشدني. آمين

This research paper is divided into three sections. The first section contains general rules of contradiction, whereas the second one deals with contradiction of narrations. The third section tackles methods of preventing contradiction of narrations. Finally, the conclusion contains the results and recommendations. One of the most important results of the present research is that it helps understand the reasons behind the disagreement among the jurists due to contradictions. In addition, each of the contradictory narrations has been linked to one of the branches of jurisprudence. Finally, it is recommended that academic departments of fundamental jurisprudence at faculties enable graduate students to tackle the science of *Hadith* and to lay principles in accordance with rules of fundamental jurisprudence. This is supposed to help us understand more of the hidden rules of this great science, especially as far as the chains of narrators are concerned.

Keywords

التعارض؛ الترجيح؛ الرواية؛ التعادل؛ الراوي؛ المخلص؛ التناقض- العلماء contradiction - preference; narration; narrator; contradiction - scholars

Contributors

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، محمد بن عبد الله (رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، أَنْتَ وَلِيِّي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ) [1].

وبعد :

فالأحكام الشرعية لا بد لها من أدلة ترتكن إليها تارة، وتستنبط منها أخرى، وتستمد الأحكام قوتها وحجيتها من تلك الأدلة ، بل ويتوقف وجودها عليها، وفي الأعم تكون الأدلة واضحة لا لبس فيها.

وإذا كانت الأدلة هي التي يتوصل بها المجتهد للكشف عن الأحكام ، فلا بد أن يحيط بها إحاطة الشمول والاستغراق، والتعارض وإن كان من عوارض الأدلة فإنه لا يقل أهمية عنها، فمن المهم أن يكون المجتهد عالماً بصفات الأدلة عامة، وبالتعارض وكيفية الترجيح خاصة، إذ أن بعض النصوص يوحي ظاهرها التعارض - كما سنوضحه في أسباب التعارض - وإن كان ذلك التعارض ليس حقيقياً ؛ إذ من المستحيل أن يأتي دليلان في وقت واحد في محل واحد مع اتحاد الزمن أحدهما ينفي والآخر يثبت، فإن الشارع منزه عن ذلك ، وإنما يتوهم ذلك لدينا لجهلنا بالمتقدم والمتأخر، أو لخباء انفكاك جهة كل منهما، والقصد من التعارض والترجيح : تصحيح الصحيح، وإبطال الباطل ، فإن الله تعالى لم ينصب على جميع الأحكام الشرعية أدلة قاطعة، بل جعلها ظنية؛ قصداً للتوسيع على المكلفين؛ لئلا ينحصر في مذهب واحد لقيام الدليل عليه، وإذا ثبت أن المعتبر في الأحكام الشرعية الأدلة الظنية، فقد تتعارض في الظاهر بحسب جلائها وخفائها، فوجب الترجيح بينها، والعمل بالأقوى [2].

ومعرفة التعارض وكيفية الخروج منه من دقائق العلوم الشرعية، لاسيما علم أصول الفقه الذي يضبط التعارض واضعاً له شروطاً، ثم يقوم هذا العلم بإيجاد مخلص لما توهم من تعارض بين الأدلة.

ولمّا كان باب التعارض والترجيح من الأبواب التي لا يمكن لمثلي أن يحيط بها جمعاً؛ أثرت أن يكون لي فيه نصيب، وهو التعارض الذي من الممكن أن يكون في الطريق المؤدية إلى الدليل ، الموسوم عند أهل الأصول بتعارض الرواية والترجيح فيه، وبالتالي سوف نتعرض للمعارضة قبل الترجيح فيه ؛ لأن الترجيح فرع المعارضة.

وبعون الله وتوفيقه سنتكلم عن تعارض الرواية وكيفية الخروج منه من خلال بحثي المتواضع هذا ، وذلك بعد مطالعة كتب العلماء ، إلا أنني لست بالباحث النحرير الذي سيتوقف عند جميع جزئيات التعارض والترجيح في الرواية، فهو من أشد الدروب وأصعب الخطوب، لاسيما عند ذاك المسكين بضاعة الفقير فهماً، وحسبي ما قالوا : ما لا يدرك كله لا يترك جُلّه ، فسأقوم بالتطفل على موائد العلماء ، عسى أن أحظى بشيء منهم يكتب لي أجره في الآخرة والأولى .

خطة البحث :

قسمت هذا البحث إلى : مقدمة ، وثلاثة فصول ، وخاتمة على النحو التالي :

الفصل الأول : في تعريف التعارض والترجيح ، وحقيقة التعارض ، ومحلّه ، وأسبابه ، وشروطه ، وذلك في أربعة مباحث :

المبحث الأول : تعريف التعارض والترجيح ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تعريف التعارض.

المطلب الثاني : تعريف الترجيح.

المبحث الثاني : حقيقة التعارض ومحلّه ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : حقيقة التعارض.

المطلب الثاني : محل التعارض.

المبحث الثالث : أسباب التعارض ، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : التعارض العائد إلى أحوال الألفاظ .

المطلب الثاني : التعارض الواقع بسبب الإطلاق والتقييد.

المطلب الثالث : التعارض بسبب عدم معرفة المتقدم والمتأخر من الدليلين

المبحث الرابع: شروط التعارض .

الفصل الثانى : فى تعارض الرواية : ويشتمل على : تعريف الرواية ، وركنها ، وسبب التعارض فى الرواية ، وذلك فى مبحثين :

المبحث الأول: تعريف الرواية ، وأقسامها ، وفيه مطلبان:

المطلب الأول : تعريف الرواية .

المطلب الثانى : ركن الرواية.

المبحث الثانى : أسباب تعارض الرواية ، وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأول : التعارض بسبب تعدد الرواية.

المطلب الثانى : التعارض بسبب عمل الراوى بخلاف ما روى.

المطلب الثالث: التعارض بسبب اختلاف العلماء فى الراوى من حيث الرد والقبول.

المطلب الرابع : التعارض بسبب الاختلاف فى اللفظ بين الروايات.

المطلب الخامس : التعارض بسبب اضطراب الرواية .

الفصل الثالث : طرق دفع التعارض فى الرواية ، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول : ترتيب الطرق التى يجب أن يتبعها المجتهد عن التعارض

المبحث الثانى : الجمع بين الروايات المتعارضة .

المبحث الثالث : نسخ المتقدم من الروايات المتعارضة.

المبحث الرابع : الترجيح بين الروايات المتعارضة، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول : ترجيح الرواية بحال الراوى.

المطلب الثانى : ترجيح الرواية بالحالة التى وردت بها.

المطلب الثالث : ترجيح الرواية بحال المروى.

المطلب الرابع : الترجيح باعتبار لفظ المتن.

المطلب الخامس : الترجيح بمدلول الحكم .

المطلب السادس : الترجيح من خارج السند والمتن .

المبحث الخامس : تعادل الرواية .

الخاتمة : وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات .

الفصل الأول

فى تعريف التعارض والترجيح ، وحقيقة التعارض

ومحله ، وأسبابه ، وشروطه

هذا الفصل مهم من مهمات البحث ؛ لأنه يتناول القواعد الأساس للتعارض والترجيح ، وحيث إن البحث فى جزئية من التعارض والترجيح وهى : تعارض الرواية ؛ لذا سوف نتناول هذه القواعد بشىء من الإيجاز غير المخل ، ونبدأ بماهىة التعارض والترجيح ، حقيقة التعارض ، ومحله ، وأسبابه ، وشروطه، وذلك فى أربعة مباحث :

المبحث الأول

ماهية التعارض والترجيح

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : ماهية التعارض.

المطلب الثاني : ماهية الترجيح.

تُعرف حقيقة الشيء بالوقوف على حدّه ، ويزداد وضوحاً بذكر حقيقته، ثم معرفة أسبابه وشروطه ، ثم موضوعه . ويُعدّ هذا المبحث هو الأهم ؛ لأنه يُعدّ المدخل لكل ما سيأتى من بعده من مباحث ، ونبدأ بتعريف التعارض والترجيح في هذا المبحث وذلك في مطلبين :

المطلب الأول

تعريف التعارض

أولاً : تعريف التعارض لغة :

التعارض لغة : التقابل من التفاعل ، بمعنى العُرض – بالضم - وكأن الكلام المتعارض يقف بعضه في عرض بعض، فيمنعه من النفوذ . [3]" يقال : عرض لى أمر أى : استقبلنى فمنعنى منه، والعوارض في اللغة: الموانع ، وسميت المعارضة بين الحجج معارضة ؛ لأنها تقوم متقابلة متمانعة لا يمكن الجمع بينهما.[4] والمعارضة : هى المقابلة على سبيل الممانعة.[5] ، وهما عند الأصوليين بمعنى واحد كما سنذكر.

ثانياً : تعريف التعارض اصطلاحاً :

تعددت تعريفات التعارض عند علماء الأصول؛ وما ذلك إلا لأهمية بيان حقيقته؛ لما يتوقف عليه من أحكام كثيرة ، إلا أن تعدد هذه التعريفات إنما هو من حيث اللفظ أما المعنى فمتحد ، لذا سنكتفى بأشهرها، وهو للإمام السرخسى حيث عرفه بأنه : تقابل الحجتين على سبيل الممانعة [6].

وتبعه ابن مفلح فى أصوله ، والزرکشى فى البحر المحيط [7]، وغيرهم، إلا أنهم بدّلوا الحجتين بالدليلين.

والإمام السرخسى قصد الأعم فى الحد ، ثم رجع وعبر بالدليلين عند الشرح والتفصيل ، والتقابل هنا عام يشمل كل تقابل، سواء أكان بين دليلين، أم حكمين، أم قولين لمجتهد.

وبإضافة كلمة الدليلين إلى التقابل قصر التعارض على تقابل الدليلين فحسب؛ لأنهما هما موضوع التعارض ، بمعنى أن يقتضى أحدهما ثبوت أمر والآخر ينفيه ، على سبيل الممانعة ، أى : يدفع ويمنع كل منهما الآخر ، فهذا يبيح ، وذاك يمنع الإباحة ، وهكذا.

ثالثاً : المناسبة بين التعريف اللغوى والاصطلاحى

والمناسبة بين المعنيين (اللغوى، والاصطلاحى): أن الدليل المعارض لدليل آخر كأنه يقف فى الناحية المقابلة للناحية التى يقف فيها الدليل الآخر. أو أن كلاً منهما يقف فى عُرْض الآخر، فالمناسبة قوية.

رابعاً : التعارض مرادف للتعادل :

التعادل فى اللغة: التساوى، وعدل الشيء: مثله من جنسه[8] ، وسبق أن ذكرنا أن التعارض فى اللغة بمعنى التقابل والتماثل ، والتعادل هنا فى اللغة بمعنى التساوى ، فبان لنا أنهما مختلفان فى اللغة .

أما فى الاصطلاح ، فالتعادل هو : عبارة عن تساوى الدليلين المتعارضين بحيث لا يكون فى أحدهما ما يرجحه على الآخر.[9]

وجمهور الأصوليين دأبوا على استعمال التعادل بمعنى التعارض فى نفس المعنى، حيث لا تعادل إلا بعد التعارض، فالأدلة إذا تعارضت ولم يكن لبعضها مزية على البعض الآخر فهو التعادل، أى التكافؤ والتساوى.

فالتعادل مساوٍ للتعارض عند جمهور الأصوليين كالإمام الرازى،[10] وتبعه سراج الدين الأرموى فى التحصيل.[11] ونص عليه تاج الدين السبكي فى جمع الجوامع.[12] وشمس الدين الفناى الحنفى المتوفى سنة 834هـ.[13]

لكن شارح الكوكب المنير، الإمام ابن النجار، يرى التفريق بين التعادل والتعارض حيث يقول: "وأما التعارض فهو تقابل دليلين ولو عامين فى الأصح على سبيل الممانعة، وذلك إذا كان أحد الدليلين يدل على الجواز والدليل الآخر يدل على المنع، فدليل الجواز يمنع التحريم، ودليل التحريم يمنع الجواز، فكل منهما مقابل الآخر، ومعارض له، ومانع له ... وأما التعادل فهو التساوى. أهـ

ويبدو أن الإمام ابن النجار فرق بينهما جرياً على التفريق اللغوي. [14] وليس ثمة فرق حقيقي بين التعادل والتعارض في معنيهما ، اللهم إلا من جهة اللغة ؛ لأن التعارض إنما هو تقابل الدليلين على سبيل الممانعة .

فإن لم يكن أحد الدليلين به صفة أو أمانة أو قرينة ترجحه على الآخر كان ذلك بمثابة التعادل الذي من الممكن أن يؤدي إلى التسايط ، فالتعارض أعم من التعادل ، فيكون التعادل خاصاً بتساوي الدليلين من كل وجه ، بحيث لا يبقى لأحدهما مزية على الآخر ، وإذا حصل التعادل ينسب باب الترجيح ، ولم يبق إلا أن يذهب المجتهد إلى تساط الدليلين .

خامساً : التعارض بمعنى المعارضة والتناقض :

هذه الألفاظ ، وإن كانت مختلفة من حيث اللغة ، إلا أنها في اصطلاح الأصوليين تدل على معنى واحد، [15] وهو : كون الدليلين بحيث يقتضى أحدهما ثبوت أمر والآخر انتفاؤه في محل واحد في زمان واحد ، بشرط تساويهما في القوة أو زيادة أحدهما بوصف هو تابع. [16]

لذا نجدهم يعنونون بالمعارضة ، ثم يعبرون بالتعارض والعكس ، بل عدوا التناقض بين دليلين مثل المعارضة والتعارض في اصطلاحاتهم ، قال الإمام الغزالي: اعلم أن التعارض هو التناقض. [17] أهـ

المطلب الثاني

تعريف الترجيح

أولاً الترجيح لغة :

الترجيح ضد التطيف. [18] ولغة جعل الشيء راجحاً، [19] والترجيح : الثقل والميل والتفضيل والتقوية ، يقال: رجح الشيء رجحاً ورجوحاً ورجاحة: ثقل ، ورجحت إحدى الكفتين الأخرى: مالت بالموزون. [20]

فهو عبارة عن زيادة لا اعتبار لها إذا انفصلت عن أصلها ، مأخوذ من رجحان الميزان ، يقال: رجح الميزان وترجح. قال النبي - صلى الله عليه وسلم - للوزان: "زن وارجح". [21]

فكان الرجحان عبارة عما يغير صفة الوزن ، لا عما يقوم به الوزن على سبيل المقابلة. [22]

ثانياً : الترجيح اصطلاحاً :

الترجيح فرع التعارض ، فلا ترجيح ما لم يقر التعارض. [23]

وقد تعددت عبارات الفقهاء والأصوليين لتعريف الترجيح ، فبعضهم يرتكن إلى فعل المرجح الناظر في الأدلة ، وبعضهم يظهر معنى الرجحان ، الذي هو وصف قائم بالدليل أو مضاف إليه . هذا وإن تعددت التعريفات فيه فإن المعنى متحد في الجميع.

فعره السرخسي بأنه عبارة عن: زيادة تكون وصفاً لا أصلاً [24].

وعرفه الإمام البزدوى بأنه : فضل أحد المثليين على الآخر وصفاً. [25]

وتقيد التعريف بالوصف أي : يكون بأحد الدليلين المتقابلين صفة تابعة له ، تجعله راجحاً على الدليل المقابل ، كترجيح خبر مشهور على خبر غريب. [26] وعرفه الإمام الزركشي بأنه : هو تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى بما ليس ظاهراً ؛ لأن التقوية الظاهرة لا تحتاج إلى ترجيح. [27]

والتعريف الأخير عبر عن الدليل بالأمانة ، إشارة إلى تعارض الظني فقط عند جمهور العلماء ؛ لأن الدليل الظني بمنزلة الأمانة ، وهو ما عبر عنه في التعريف الثاني بالمثليين ، أي الدليلين المتساويين .

وعرفه ابن الحاجب بأنه : اقتران الأمانة بما تقوى به على معارضتها. [28]

وهو كسابقيه إلا أن ابن الحاجب اختصر في العبارة ، وهذا دأبه.

الراجح من هذه التعريفات : أرى أن تعريف الإمام الزركشى هو الراجح ؛ لأنه تضمن معنى الترجيح بكل جوانبه ، فإن الترجيح يكون بالقرينة التي عبر عنها بالأمرة ، وتكون القرينة خفية لا يدركها إلا المجتهد ، ولا يُخَرِّجُ التعريف المتقدم عن الرجحان كونه لم يذكر من يقوم بالترجيح ؛ لأن ذلك بدعى ، فلا ترجيح إلا بقاء به .

ثالثاً: المناسبة بين التعريف اللغوى والاصطلاحي :

هناك تناسب قوى بين التعريف اللغوى والاصطلاحي في تعريف التعارض، حتى إن بعض العلماء كالغزالي والقرافى ([29])، وغيرهما عزفوا عن تعريف الترجيح بما استقر فطرة باللغة .

ويظهر التماثل، لا التناسب فحسب، بين التعريفين في الزيادة التي هي في التعريف اللغوى ، فإنها لا اعتبار لها إذا انفصلت عن أصلها، كالحبة والحبتين التي بهما ترجح كفة الميزان ، وبين الصفة التي جاءت في تعريف الترجيح اصطلاحاً ، والتي معناها يماثل الزيادة في التعريف اللغوى .

فإن الصفة التي تكون تابعة لأحد الدليلين والتي تكون سبباً في ترجيحه لا تنفك عنه ، فهي غير معتبرة إلا باقترانها مع الدليل ، بل إن بعض العلماء، كعلاء الدين البخارى، سوى بين التعريف اللغوى والشرعى فقال : "وكما بينا معنى الترجيح لغة فهو في الشرع بذلك المعنى أيضاً". أهـ. ([30])

المبحث الثانى

حقيقة التعارض ومحلّه

نبين في هذا المبحث حقيقة التعارض، ومحلّه من حيث الأدلة. وذلك في مطلبين :

المطلب الأول

حقيقة التعارض

إذا أريد بالتعارض في نفس الأمر، بمعنى تناقض الدليلين الواقعيين على محل واحد في زمان واحد ، فلا يمكن أن يرد ذلك في الأدلة الشرعية ، ولا يقع من الشارع الحكيم ؛ إذ لا يتصور أن يأمر بشيء وينهى عنه في محل واحد في زمن واحد ، بل ذلك غير مراد مطلقاً بين العلماء عند كلامهم عن التعارض.

فإذا تتبعنا أصل جميع الأحكام، وهو القرآن الكريم، نجد الحجة القطعية على استحالة التناقض في قوله - تعالى - { أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا } ([31])، فنفى - سبحانه - أن يقع في كتابه أى اختلاف .

فإذا انتقلنا إلى الأصل الثانى من الأصول والقواعد التي ترتكن إليها الأحكام، وهو السنة المطهرة ، نجد أنها محصنة أيضاً من التناقض في قوله

- تعالى - { وَمَا يُنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى } ([32]) ، وقوله

- تعالى - : { لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا } ([33]).

فأخبرنا الله - سبحانه - أن كلام نبيه - صلى الله عليه وسلم - وحى من عنده كالقرآن، وأن كلاً من عند الله عز وجل، وأخبرنا - تعالى - أنه راض عن أفعال نبيه - صلى الله عليه وسلم - وأنه موافق لمراد ربه - تعالى .

فلما صح أن كل ذلك من عند الله - تعالى - ووجدناه - تعالى - قد أخبرنا أنه لا اختلاف فيما كان من عنده - تعالى - صح أنه لا تعارض، ولا اختلاف في شيء من القرآن أو السنة. ([34])

أما إذا أريد بالتعارض من جهة نظر المجتهد، وهو مطلق التنافى الظاهر عند المجتهدين بين الحجتين، فهذا لا يمكن لأحد أن ينكر وجوده بين الأدلة؛ لأنه مبنى على الجهل بالتاريخ بين المتعارضين ، أو عدم الاطلاع على المصالح التي توخاها الشارع، أو عدم معرفة القرائن المصاحبة للنص ، فصورة التعارض في الأدلة الشرعية ربما ينشأ لجهل طالب الحكم من الدليل بالناسخ والمنسوخ ، أو دلالة اللفظ، فالتعارض يقع في تصورنا نحن ، وليس بواقع حقيقة في ذات الأدلة. ([35])

قال الإمام الشاطبى : " لكن لما كان أفراد المجتهدين غير معصومين من الخطأ؛ أمكن التعارض بين الأدلة عندهم " أهـ . ([36])

المطلب الثانى

محل التعارض

اتفق العلماء على أنه لا يقع التعارض بين قطعي وظني ؛ لأن القطعي يقضى على الظني، ولا عبرة به أمام القطعي ، كذلك اتفق العلماء على أن التعادل بين دليلين قطعيين مُحالٌ ، فالتعادل بين الدليلين القطعيين المتنافيين ممتنع اتفاقاً؛ لأن التعادل عبارة عن تساوى الدليلين المتعارضين بحيث لا يكون في أحدهما ما يرجحه على الآخر، وهذا لا يمكن في القطعي. ([37])

وكذلك اتفق العلماء على أن التعارض من الممكن أن يقع بين ظني وظني، وهذا هو الغالب ([38]).

فالمنظونات قابلةٌ للتعارض محتاجة إلى التَّرجيح، والدليل الظني يعدُّ هو محل التعارض ؛ لأنه الغالب في دخول التعارض عليه لما يعترضه من شبهة في السند، أو في دلالة المعنى،- أو غير ذلك مما لا يوجد في الدليل القطعي.

لكن اختلف العلماء في تعارض الدليلين القطعيين ، هل من الممكن أن يكونا محلاً للتعارض أم لا ؟ وقد اختلف العلماء في الإجابة على هذا السؤال، ونحصر الخلاف في مذهبين :

المذهب الأول : التعارض لا يقع بين الأدلة القطعية ، سواء أكان الدليلان عقليين أو نقليين، أو أحدهما عقلي والآخر نقلي ، وهذا المذهب لجمهور العلماء من الحنفية، ([39]) والمالكية، ([40]) والشافعية ([41])، والحنابلة. ([42])

المذهب الثاني : من الممكن أن يقع التعارض بين الأدلة القطعية ، وهو لبعض الحنفية. كالكمال بن الهمام. وتبعه عليه ابن أمير الحاج ([43]) وذكره الشيخ المحلاوى في كتابه. ([44])

أدلة الجمهور :

استدلوا على ما تمسكوا به بأدلة كثيرة منها ([45]):

الدليل الأول: لو فرض وقوع التعارض بين الدليلين القطعيين؛ للزم اجتماع النقيضين ، لكن التالي باطل، وهو اجتماع النقيضين أو ارتفاعهما ، فبطل ما أدى إليه، وهو وقوع التعارض بين الدليلين القطعيين، وهو المطلوب ، وإذا ثبت أنه لا تعارض بين الأدلة القطعية فيكون الترجيح منتقياً ؛ لأن الترجيح فرع التعارض. ([46])

واعترض عليه : بأن ما ذكرتم يجرى في الظني أيضاً ، على أن الكلام في صورة التعارض، لا في تحققه في الواقع ، وهي كما توجد في الظنيين توجد في القطعيين، وفي القطعي والظني. ([47])

وبجاب عليه: بأن هناك فرقاً بين الدليل القطعي والظني عند قيام التعارض ومن ثم الترجيح ، فإن ذلك ممكن في الظني ؛ لأن الدليل الظني يقبل بما يقويه من دلالات ، بخلاف القطعي فإنه لا يقبل.

الدليل الثاني: القول بتناقض الدليلين القطعيين ، يلزم منه البحث عن مرجح ؛ فالترجيح فرع التعارض ، لكن الترجيح غير ممكن ؛ لأن من معاني الترجيح اقتران الأمانة بما تقوى به على معارضتها، ([48]) والدليل القطعي لا يقبل هذا ؛ لأن الدليل القطعي يفيد اليقين والعلم، وليس بعد اليقين والعلم بيان ولا ترجيح. ([49])

واعترض أصحاب المذهب الثاني على هذا الدليل بالآتي:

سلمنا أن التعارض ليس على حقيقته في الأدلة، لاسيما الأدلة القطعية، ولكننا لا نسلم أن التعارض بين الأدلة القطعية قد يقع عند المجتهد ، ويقبل الترجيح بالنظر في أحوال المقدمات والتراكيب، وهذا طريق يقبله العقل، ولا يدفعه ما ذكرتم من أدلة.

وأجاب الجمهور على هذا الاعتراض بأن : الدليل القطعي يفيد العلم ، والعلم لا يتفاوت ، وليس بعضها أقوى من بعض، وهذا باتفاق العلماء، لكننا نسلم بأن بعضها أجلى وأظهر من بعض؛ فلا يحتاج إلى تأمل ، لكن بعد إدراكها بقليل من التأمل ينتفى التفاوت فينتفى الترجيح. ([50])

أدلة المذهب الثاني :

الدليل الأول : إذا كان الترجيح مبنياً على التفاوت بين الدليلين ، فإن التفاوت حاصل في الأدلة القطعية أيضاً ؛ لأن بعضها أجلى من بعض. ([51])

وأجيب عليه : بأن الجلاء والخفاء لا يؤدي إلى التناقض والتعارض ، وإنما الجلاء والخفاء راجع إلى فهم المجتهد لا لذات الدليل ، والذي من الممكن أن يزول بإمعان النظر .

الدليل الثاني : لقد اتفقنا على أن التعارض غير واقع حقيقة في الأدلة الشرعية ، وإنما يكون لأسباب أخرى منها : اختلاف المجتهدين في فهم المراد من الدليل ، بمعنى أنه من الممكن أن يقع التعارض في الأذهان ، فقد يتعارض عند الإنسان دليلاً قاطعاً ، بحيث يعجز عن القدر في أحدهما . [52]

وبجواب عليه : فهم الدليل الظني يختلف عن الفهم الحادث عن الدليل القطعي ؛ لأن فهم الأول يحتاج إلى قرائن وأمارات ، أما فهم الثاني فلا يحتاج إلى كل ما تقدم ، وإنما يحصل الفهم بأدنى نظر ، والترجيح يقوم على القرائن والأمارات لا قوة فهم الدليل .

الراجح : مما تقدم من استدلال العلماء ، يتبين لنا أن الراجح هو ما ذهب إليه جمهور العلماء ، من أن الأدلة القطعية خارجة عن محل التعارض ؛ وذلك لأن التعارض حقيقة غير واقع في الأدلة الشرعية عموماً ، فهو يعد استثناءً على الأصل وهو عدم التعارض ، والاستثناء لا يتوسع فيه ، لاسيما وأن الدليل القطعي قد بلغ رتبة تمنع الزيادة عليه ، والترجيح يكون بإضافة الزيادة من أمارات أو دلالة أو غير ذلك ، وإنما جاز وقوعه في الظنيات ؛ لقبولها أمارات أو دلالة تؤدي بالدليل الظني إلى رتبة أعلى مما هو عليها ، كغلبة الظن بعد أن كان ظناً . [53]

وخلاصة محل التعارض ، أن التعارض يطلق ويراد به معنيان :

الأول : التعارض بمعنى التناقض والتضاد ، وهذا النوع لا وجود له في الشريعة الإسلامية المنزلة من لدن عليم خبير ، يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور ، والمبينة لنا من قبل المعصوم الذي لا يتكلم إلا بوحى : { إِنَّهُ هُوَ الْوَحْيُ يُوحَى } [54] . والاتفاق القائم بين العلماء إنما المراد به هذا المفهوم من التعارض . [55]

والمعنى الثاني : التعارض بمعنى وجود مطلق التناقض الظاهر عند المجتهدين بين الحجتين ، وهذا لا يمكن لأحد أن ينكر وجوده بين نصوص الكتاب والسنة ؛ لأنه مبني على النسخ بين المتعارضين ، وحيث إن التعارض الموجود في الشريعة من هذا القبيل ، فلا وجه فيه للتفريق بين دليل قطعي وآخر ظني . [56]

لكن إن توهم التعارض في القطعي ينتفي الترجيح فيه ؛ لأن الرجحان زيادة وتقوية أحد الدليلين على الآخر ، والقطعي لا يحتاج إلى تقوية ؛ لأنه قوى بأصله ، وإنما يبحث عن المتأخر فيهما لينسخ المتقدم ، وإن لم نعلم التاريخ نجمع بينهما باعتبار الحكم أو المحل أو الزمان ، وإلا يترك العمل بالدليلين لتعارضهما ، ولا رجحان لأحدهما على الآخر فيتساقطان ؛ لأن العمل بأحدهما دون مرجح يكون تحكماً ، ولا يوجد مرجح . [57]

مثاله : قوله - تعالى - : " فَأَقْرَأُوا مَا تَبَيَّنَ مِنَ الْقُرْآنِ " [58] مع قوله - تعالى - : " وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ " [59] ، فإن الآية الأولى بعمومها توجب القراءة على المقتدى ، والآية الثانية بخصوصها تنفي وجوب القراءة عليه ؛ إذ يكون المطلوب منه السماع والإصغاء فقط ، فتساقط الدليان ، ونرجع إلى السنة ، وهي قوله r : " من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة " [60] .

المبحث الثالث

أسباب التعارض

سنذكر أهم أسباب التعارض هنا ، معرفين إياها من غير ترجيح فيما بينها ؛ لأن المقصود معرفة سبب التعارض لا معرفته مع الترجيح ، فإن رجحنا في بعض الصور يكون من باب التمثيل على التعارض للتوضيح فنقول :

إذا ثبت مما تقدم أن التعارض لا يقع في نفس الأمر بين الأدلة الشرعية ، وإنما كل ما يشعر بذلك فليس حقيقة ، بل هو جهل بالمتقدم والمتأخر ، أو توهم .

وسأذكر أهم هذه الأسباب في ثلاثة مطالب ؛ لأنه يمكن حصر جميع الأسباب التي من الممكن أن تؤدي إلى توهم التعارض ؛ إذ منها ما يتوقف على فهم المجتهد نفسه ، والمجتهدون مختلفون فيما بينهم في طريقتهم لاستنباط الحكم من الدليل ، وهذه الأسباب أهمها :

المطلب الأول

التعارض الذي يرجع إلى أحوال الألفاظ

ومراد اللفظ من الممكن أن يؤدي إلى التعارض عند الخلل في فهمه [61] ، ومن ثم الخلاف بين العلماء ، واحتمال اللفظ من الممكن أن يقع به التعارض إذا كان واحداً من خمسة : احتمال الاشتراك ، والنقل ، والمجاز ، والإضمار ، والتخصيص . ومن أسباب التعارض أيضاً ما يرجع إلى الإطلاق والتقييد بين الألفاظ ، وكذلك ما يرجع إلى دلالة اللفظ نفسه ، وتفصيلها كما يلي [62] :

1 - الاشتراك : إذا كان اللفظ مشتركاً بين معنيين أو أكثر، يؤدي إلى توهم التعارض ، ومن ذلك : قوله - تعالى - { وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ } [63] ، فلماً كان القرء يدور بين الطهر والحيض لغة، [64] ، ولا يمكن حمله عليهما ؛ لأنه جمع بين النقيضين؛ كان ذلك من أسباب التعارض ؛ لذا رجح الجمهور كون المقصود به الطهر [65] ، بينما ذهب الحنفية إلى أن المراد به الحيض [66] ، ولكل وجهة هو موليها .

2- تعارض اللفظ بين معنييه اللغوي والشرعي: وذلك مثل الصلاة، فإنها قبل مجيء الإسلام كانت تحمل على معنى الدعاء، وذلك معناها في اللغة، وبعد الإسلام نقلت إلى المعنى الشرعي، وهو عبارة عن أقوال وأفعال مفتتحة بالتكبير، مختتمة بالتسليم بشروط. [67]

3- تعارض الحقيقة والمجاز : وهو استعمال اللفظ في غير ما وضع له. [68]

مثال ذلك: "النكاح"، فإنه يطلق على العقد، والوطء إطلاقاً متساوياً، مع أنه حقيقة في أحدهما مجاز في الآخر، فرجح الحنفية المجاز على الحقيقة فقالوا: إن النكاح حقيقة في الوطء، [69] بينما ذهب الجمهور إلى أن النكاح حقيقة في العقد. [70]

وتأثير هذا الخلاف: أن من جعل اسم النكاح حقيقة في الوطء، حرم بوطء الزنا ما حرم بالنكاح، ومن جعله حقيقة في العقد لم يحرم بوطء الزنا ما حرم بالنكاح. [71]

4- الإضمار: المضمّر من عوارض الألفاظ التي من الممكن أن تؤدي إلى توهم التعارض ، وقد اتفق العلماء على أن الحذف والإضمار واقعين في كتاب الله تعالى ، وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لأنهما من محاسن الكلام، [72] والوقوع فيهما من أظهر الأدلة على دعوى الاتفاق. [73]

والإضمار هو المسمى بالاختصاص، [74] وأوجز تعريف للمضمّر للكمال بن الهمام، [75] وتبعه عليه تلميذه ابن أمير الحاج، [76] حيث عرفه بأنه: مسكوت يتوقّف صدق الكلام عليه. [77]

ونفس المعنى لابن التلمساني [78] حيث عرفه بأنه: ما يتوقّف صدق الكلام عليه. [79]

وضم التعريفين السابقين الفناري [80] فعرفه بأنه: جعل غير المنطوق منطوقاً لتصحيح المنطوق [81]، فإن من النظم المنطوق ما يحتاج إلى نظم آخر غير منطوق حتى تتم الفائدة من المنطوق .

مثال ذلك : قوله - تعالى - وهو يحكى قول إخوة يوسف لأبيهم: " مَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا، وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ * وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ " [82]. [83]

فنقص (الأهل) فلم يذكر نظاماً ، وحذف من النظم أى: أضمر، والتقدير واسأل أهل القرية، وأهل العير ، وبغير هذا المضمّر لا يستقيم الكلام.

قال الإمام الشافعي - رضي الله عنه - (لا تختلف عند أهل العلم باللسان، أنهم إنما يخاطبون أباهم بمسألة أهل القرية وأهل العير، لأن القرية والعير لا يُنبئان عن صدقهم). اهـ. [84]

فالمضمّر هنا توقف عليه صحة المنطوق، وهذا المضمّر من الممكن أن يؤدي إلى التعارض.

ونلاحظ أن الأمثلة التي وردت للمضمّر كانت من المجاز، ولا ضير إذ أن المجاز بالحذف من المضمّر، والمجاز هو والإضمار سواء، من حيث الحكم عند تعارضهما مع مقابل آخر كالنقل ، أما إن تعارض المضمّر والمجاز فالراجح تقديم المجاز [85] - كما سنبينه بعد - . [86]

وإنما سمى المحذوف مجازاً ؛ لأن الكلام لما حذف من موضعه، صار بمثابة كلام عدل به عما وضع له، وهذا هو المجاز. [87]

فالمجاز هو: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له. [88]

وليس كل مضمّر مجازاً ، وأيضاً ليس كل مجاز مضمّراً، فالمجاز قد يكون بمضمّر، وقد يكون بمذكور، كقوله -تعالى- (يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ فِي أَذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ) [89] أى: أناملهم، والقرينة هي: دلالة العادة على أن الإنسان لا يضع جميع أصابعه في أذنه. [90]

5- التخصيص في مقابلة الإضمار، أو المجاز، أو النقل، أو الاشتراك، أو النسخ.

التخصيص هو: إخراج بعض ما تناوله اللفظ. [91]

وقد يحدث توهم التعارض عند التخصيص ، لكن هذا التعارض لا يقوم بالتخصيص منفرداً، وإنما لابد أن يكون التخصيص في مقابلة الإضمار، أو المجاز، أو النقل، أو الاشتراك، أو النسخ، [92] وذلك في كل عوارض الألفاظ، فإن اللفظ لا يصدر عنه التعارض منفرداً ؛ إذ لابد من تحقق ركن التعارض، وهو المماثلة والمساواة بين دليلين في الثبوت والقوة [93].

فليس من التعارض قيام دليل واحد بالحكم من غير مقابل له ، فإذا أردنا أن نبين تعارض التخصيص، فلا بد أن نجعل له مقابلاً، فمثلاً تعارض التخصيص مع الإضمار في قوله عليه السلام: " إِنَّ الْإِسْلَامَ يَجِبُ مَا كَانَ قَبْلَهُ " [94]

فهذا عام يشمل جميع العبادات والحقوق في المعاملات ، إلا أن الإجماع قام على تخصيص هذا العموم، فأخرج حقوق العباد، فإنها لا تسقط بالردة، فعند الجمهور لا يقضى المرتد الصلاة إذا أسلم، بدليل هذا الحديث، ولكن يلزمه التخصيص بالديون إجماعاً. [95]

وعند الشافعية يقضى المرتد الصلاة ؛ لأنها مخصوصة كديون العباد.

فإن قيل : الكلام فيه إضمار تقديره: الإسلام يجبُ إثم ما قبله، فتسقط الصلاة عنه.

قلنا : التخصيص أولى من الإضمار؛ فيلزمه ما فاتته من صلاة وصيام وزكاة وكُلِّ مَا كَانَ يَلْزَمُ مُسْلِمًا. [96]

المطلب الثاني

التعارض الواقع بسبب الإطلاق والتقييد

المطلق والمقيد من دلالة النص على المعنى ، ومن الممكن أن يتوهم التعارض بين المطلق والمقيد .

مثاله : قوله تعالى- {وَأُمّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ} [97]، فالآية فيها إطلاق لتحريم الرضاعة من غير تحديد .

ثم يرد حديث عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يحدد عدد الرضاعة المحرمة ، فقد جاء في الصحيح عن عائشة، أنها قالت: " كان فيما أنزل من القرآن: عشر رضعات معلومات يحرمن، ثم نسخن بخمس معلومات، فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهن فيما يقرأ من القرآن" [98].

فوقع التعارض بين الإطلاق والتقييد، فهل يحمل المطلق على المقيد ؟ فيه مذهبان :

المذهب الأول : وهو لجمهور الحنفية ، [99] وبعض الشافعية [100] ، وبعض الحنابلة، [101] حيث قالوا: لا يحمل المطلق على المقيد؛ ولذلك قدم الحنفية إطلاق الآية على الحديث ، فقالوا: تقوم الحرمة بقليل الرضاعة والكثير منها، وبذلك قال المالكية [102] ، إلا أن المالكية تابعوا الحنفية في هذا الفرع، لا على حمل المطلق على المقيد، وإنما لضعف الأخبار الواردة في مقابلة الآية. [103]

المذهب الثاني : وهو لجمهور الشافعية، [104] وجمهور المالكية إلا أنهم اشترطوا أن يكون الحمل بدليل، [105] وبعض الحنابلة، [106] حيث ذهبوا إلى حمل المطلق على المقيد ، فيحمل إطلاق الآية على الخبر، ويكون الخبر مقيداً لإطلاق الآية ، فيكون المحرم من الرضاع إنما هو خمس رضعات متفرقات [107]، وتابعهم على ذلك الحنابلة فقالوا بما قال به الشافعية. [108]

المطلب الثالث

التعارض الواقع بسبب عدم معرفة المتقدم والمتأخر من الدليلين

من أسباب التعارض: تعذر معرفة المتقدم من المتأخر من الدليلين المتعارضين ، فمعرفة المتقدم والمتأخر يزيل التعارض بنسخ المتأخر للمتقدم وهو ما يعرف بالنسخ .

فمثلاً في قوله - تعالى - (كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ) [109] مع قوله

- تعالى :- {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ} [110] كان الميراث للولد، والوصية للوالدين والأقربين.

فنسخ الله - عز وجل - من ذلك ما أحب، فجعل للولد الذكر مثل حظ الأنثيين، وجعل للوالدين السدسين، وجعل للزوج النصف أو الربع، وجعل للمرأة الربع أو الثمن»، فقبل النسخ كان التعارض، ثم زال به، ولو لم يعلم المتقدم من المتأخر من الدليل لظل التعارض. [111]

وقد سبق أن قلنا : إنه لا تعارض بين أدلة الشرع حقيقة ، وإنما باعتبار الظاهر، وقد لخص الإمام على - رضى الله عنه - سبب التعارض الواقع في خبر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال :

إن في أيدي الناس حقاً وباطلاً وصدقاً وكذباً ، ونسخاً ومنسوخاً ، وعاماً وخاصاً، ومحكماً ومتشابهاً ، وحفظاً ووهماً ، ولقد كذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على عهده حتى قام فيهم خطيباً فقال : (من كذب على متعمداً فليتبوا مقعده من النار) [112].

ثم قال : وإنما أتاك بالحديث أربعة رجال ليس لهم خامس : وذكر :

أولاً : المنافق الذي تظاهر بالإسلام ، ولا يجد حرجاً ولا إثمًا في الكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ولو علم الناس أنه منافق لم يقبلوا أحاديثه، ولا صدقوه فيما يقول .

ثانياً : رجل سمع من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولم يحفظ ما سمعه على وجهه، فوهم فيه ولم يعرف كذباً ، فهو يروى ما عنده من الأحاديث ويعمل بها ويقول : أنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولو علم أنه وهم في حديثه لرفضه ، ولو علم الناس أنه وهم لم يقبلوه .

ثالثاً : رجل سمع من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - شيئاً يأمر به ثم ينهى عنه ، وهو لا يعلم ، أو سمعه ينهى عن شيء ثم أمر به ، وهو لا يعلم فحفظ المنسوخ ولم يحفظ الناسخ ، فلو علم أنه منسوخ لرفضه ، ولو علم المسلمون إذ سمعوه منه بأنه منسوخ لرفضوه .

رابعاً : رجل رابع لم يكذب على الله، ولا على رسوله صلى الله عليه وسلم مبغض للكذب؛ خوفاً من الله، وتعظيماً لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم بهم بل حفظ ما سمع على وجهه ، فجاء به على ما سمعه لم يزد فيه، ولم ينقص منه [113].

ونخلص من كلام سيدنا على - رضى الله عنه - أن أسباب الاختلاف بين الأدلة هي ما يلي :

1- **تعتمد المنافقين الذين يتقولون بأقوال، وينسبونونها زوراً لرسول الله - صلى الله عليه وسلم -؛ لكي يصلوا إلى ما يريدون من الطعن في الإسلام .**

2- **توهم بعض الرواة المسلمين في رواياتهم للحديث ، فلم يرو الحديث على وجهه ، ولم يعرف الناس ذلك الوهم .**

3- **حمل السامع الكلام الذي له وجهان على أحدهما، من غير معرفة بالمعنى المقصود منهما ، فيقع متعارضاً مع غيره. [114]**

هذه هي أهم الأسباب التي من الممكن أن تؤدي إلى التعارض ، لكنها ليست على سبيل الحصر كما سبق أن نبهنا ، بل من الممكن أن يقع التعارض بسبب غير هذه الأسباب، كعدم إدراك العلة المؤثرة في القياس [115]، وكفهم النص ذاته حيث يختلف العلماء فيما بينهم في فهم النصوص

كذلك قد يرجع التعارض بسبب اختلاف العلماء فيما يعتمدونه من الأدلة غير الأدلة المتفق عليها ، كالاستحسان ، والمصالح المرسلة ، وقول الصحابي وعمل أهل المدينة ، وغير ذلك من الأدلة المختلف فيها بينهم.

فالاستحسان مثلاً حقيقته : تعارض واقع بين قياسين، أحدهما خفي، والآخر ظاهر، إلا أن الخفي قوى التأثير، والجلي خفي الفساد، فيقدمون الخفي المتعارض مع الجلي لقوة التأثير، ويظهر هذا جلياً في سور سباع الطير. [116]

وقد يأتي التعارض بسبب السند ، وهذا هو موضوع بحثنا ، وسنتكلم عنه بشيء من التفصيل بعد نهاية هذه المقدمة اللازمة له ، وقد أرجع الإمام الشاطبي أسباب التعارض إلى سبب واحد، لخص ما ذكرنا وغيره حيث قال : لما كان أفراد المجتهدين غير معصومين من الخطأ؛ أمكن التعارض بين الأدلة عندهم . أهـ [117]

فإذا كان مستخدم الدليل من المحققين لأصول الشريعة كان التعارض بمنأى عنه .

المبحث الرابع

شروط التعارض

سنخرج على أهم ما اشترطه العلماء كي تقوم المعارضة، وما سنذكره أظن أنه جامع لشروط المعارضة ، فما ذكر من شروط سوى ما أذكر فهو داخل فيها فإن لم تتوافر كل هذه الشروط فلا معارضة حقيقة ، ومن ثم لا ترجيح؛ لأن الترجيح لا يكون إلا بعد المعارضة ، وهذه الشروط هي :

الشرط الأول : الاتحاد في المحل ([118]): لكي يتحقق التعارض بين الدليلين ، فلا بد أن يتناولوا محلاً واحداً ، فإن اختلف المحل فلا تعارض ، مثاله : حل الزوجة في قوله – تعالى – : "نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ" ([119]) ، وقوله – تعالى – : " حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ" ([120]) ، فإن محل الدليلين مختلف ؛ لأن الحل محله الزوجة والحرمة محلها الأم ، فلا تعارض .

الشرط الثاني : اتحاد الزمان ([121]) ، بأن يكون الدليلان قد وقعا على المحل في زمان واحد ، فإن اختلف الزمان فلا تعارض ، مثاله : حل وطء المنكوحه قبل الحيض ، وحرمة وطئها في زمان الحيض ، فهنا - وإن كان الدليلان قد وقعا على محل واحد - إلا أن الزمان متغير ، فلا تعارض ؛ لأن الزمان عامل في تغير الحكم .

الشرط الثالث : أن يكون الدليلان قد جاءا بحكمين متضادين ([122]) ، كالحل والحرمة أو النفي والإثبات ، كما في حديث: "أيما إهاب دبغ فقد طهر". ([123]) مع حديث: "لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا بعصب". ([124])

فإن كان ما جاء به الدليلان من الحكم متحداً فلا تعارض ، بل يكون ذلك من باب التأكيد للأهمية، وهذا كثير ، كما في الأدلة الواردة على محل واحد ، مثل الصلاة ، فقد جاءت آيات كثيرة تأمر وتؤكد على أهمية أداء الصلاة .

الشرط الرابع : أن يتساوى الدليلان في الرتبة ([125]) ، فإن كان أحد الدليلين أقوى من الآخر فلا تعارض ، مثل : تعارض المتواتر مع المشهور ، أو المشهور مع الأحاد ([126]) عند الحنفية ، أو تعارض المتواتر مع الأحاد عند الجمهور. ([127])

الفصل الثاني

تعارض الرواية

تمهيد :

قدمنا نبذة مختصرة عن معنى التعارض والترجيح ، وسبب التعارض عموماً ، وشرطه ، وهي مقدمة لازمة لنتوصل بها إلى معنى التعارض الذي يكون بين الروايات ، وكيفية الترجيح عند قيام التعارض.

ولم أذكر طرق الترجيح ؛ لأن كل نوع من الأدلة له طريق خاص في الترجيح عند التعارض، وبحثنا هذا في التعارض والترجيح المقتصر على الرواية عند قيام المعارضة، ولا يتصور أن تقوم المعارضة بين الرواية الواحدة ، وإنما المقصود التعارض بين أكثر من رواية، كروايتين أو أكثر.

وإنما عبرنا بما هو متعارف عليه عند العلماء بالافراد ، والرواية تتعلق بالسنة سواء أكانت مقصورة على ما نسب إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم - وهو ما ذهب إليه جمهور العلماء - ([128]) ، أم شملت ما نسب إليه وإلى صحابته الكرام وهو ما ذهب إليه جمهور الحنفية، ([129])

لكن التعارض الحقيقي هو ما يتوهم صدوره من المعصوم لا غيره ؛ لذلك سوف نقصر تعارض الرواية على ما هو منسوب لرسول الله، صلى الله عليه وسلم.

والسنة هي المصدر الثاني من المصادر المتفق عليها بين العلماء لاستنباط الأحكام منها وبنائها عليها ، ومن المعلوم أن السنة المطهرة من حيث الثبوت ترتكن إلى السند وهو: الموصول إلى المتن ([130]).

وهذا السند منه ما هو متواتر، ومنه ما هو مشهور أو أحاد ([131]) ، عند الحنفية ، أما عند الجمهور فينقسم إلى متواتر وأحاد ، وإن كان بعضٌ منهم جعل منه رتبة متوسطة وهو المستفيض، وهو يقترب في الحكم من المشهور ([132]) ؛ لذا عبرنا بما هو أعم.

والتعارض – إذا قلنا بعدم وقوعه في القطعي - يكون خاصاً بما هو ظني لاسيما الأحاد من السنة المطهرة ، والتعارض في السند قد يقع بسبب تعدد الرواية ، وقد يكون بسبب مخالفة الراوي في العمل لما روى.

وقد يكون التعارض واقعاً بسبب اختلاف العلماء في ذات الراوي من حيث الرد والقبول، وهو ما يعرف بالجرح والتعديل ، وقد يكون سببه اللفظ ذاته، فقد يبدو التعارض بسبب تعارض الخبرين لفظاً، ولا معارضة بينهما حقيقة والتعارض الذي يكون بسبب الرواية يصعب حصره؛ لأنه يختلف باختلاف مناهج العلماء ، وسنفرد لكل سبب مطلباً في مبحث ثانٍ ، أما المبحث الأول فسنستكمل فيه عن تعريف الرواية، وركنها، وأقسامها.

المبحث الأول

تعريف الرواية ، وركنها ، وأقسامها

وفيه مطلبان:

المطلب الأول : تعريف الرواية .

المطلب الثاني : ركن الرواية.

المطلب الأول

تعريف الرواية

أولاً : تعريف الرواية في اللغة .

الرواية في اللغة: روى من الماء، نقول: روى من الماء يعني: شرب منه، والرواية بالتاء المربوطة هي الآنية المزادة التي يجمع فيها الماء، مثل القرية ونقول: روى الحديث يروى، المصدر رواية ، وروى البعير الماء يعني حمله على ظهره.

ثم أطلقت الرواية على كل دابة يستقي بالماء عليها من البعير وغيره، مثل الحمار والبغل والخيول ، فصح أن يقال : روى الحديث يعني حمله، ونقله إلى غيره؛ لمناسبة هذا المعنى الاصطلاحي للمعنى اللغوي ، فالرواية تعني أنه قد حمل الحديث ، ثم نقله إلى غيره، فلو لم ينقله إلى غيره لا يقال عنه: إنه رواه. [133]

ثانياً : الرواية بالمعنى العام:

الرواية بالمعنى العام هي : الإخبار عن عام لا ترفع فيه ، والمراد بالإخبار هنا هو مقابل الإنشاء ؛ لأن الرواية بمعنى نقل الخبر، فهي تحتل الصدق والكذب وإن كان الكذب فيها على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ينذر إلا أنه وقع.

أما المراد بقوله : عن عام لا ترفع فيه؛ لأن الرواية هنا تقابل عند تعريفها بالشهادة؛ لما بينهم من أوجه تشابه ، لذلك فإن العلماء يقيدون بجملة العموم الذي لا ترفع فيه أمام القضاء أو غير القضاء؛ ليظهر الفرق بين الرواية والشهادة ، فإن الحديث الذي يرويه الراوى هو في حق جميع المكلفين، ولا يطلب به في ذاته حكماً أمام الحاكم ، وإن كان يصلح دليلاً ليحكم به، بخلاف الشهادة فإنها تكون على معين وليس عامًا ، ويقضى بها أمام الحاكم، ولا تلزم إلا من كان طرفاً في الدعوى [134].

لذلك عرفها بهذا المعنى صاحب التعبير شرح التحرير [135] بأنها : الإخبار عن عام لا يختص بمعين، ولا ترفع فيه يمكن عند الحكم. [136]

ثالثاً : الرواية اصطلاحاً :

اختص المحدثون بتعريف للرواية يخرج كثيراً مما تلبث بها من المعاني التي تقدمت ، ولا يمنع ذلك أن بين تلك المعاني المتقدمة وبين التعريف الذي سنسوقه عند المحدثين تناسباً في كثير من الوجوه، وكل أهل فن لديهم ما يجعل فنه لا يختلط بغيره إلا على سبيل التوضيح والإفهام.

وقد عرف أهل الحديث الرواية بأنها : نقل الحديث وإسناده إلى من عزى إليه بصيغة من صيغ الأداء ، كحدثنا، وأخبرنا، وسمعت، وعن، ونحوها، والمناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي والعام ظاهرة واضحة. [137]

المطلب الثاني

ركن الرواية ، وأقسامها

أولاً : ركن الرواية :

للرواية ركنان أساسيان لا تقوم الرواية إلا بهما معاً وهما : التحمل والأداء، ولا يكتفى بأحدهما عن الآخر ، والوقوف على مدلول الركنين بشروطهما له أهمية كبرى عند تعارض الروايتين أو الروايات؛ لأنه يساعد المجتهد على الترجيح عند تعذر الجمع والنسخ ، إلا أن هذا الباب إنما يطلب مفصلاً في علم الحديث ، ولكننا هنا نخرج بشيء من الإيجاز على ركني الرواية:

الركن الأول : التحمل ، وهو : نقل الحديث عن الغير بأى طريق من طرق التحمل الصحيحة المعتمدة، وهذا الغير يسمى في عرف المحدثين شيخاً.

شرطه: لا يشترط في التحمل إلا التمييز والضبط لما يروى ويسمع [138].

طرق التحمل :

وطرقه ثمانية - على الراجح من أراء العلماء - وهى :

الأول: السماع من لفظ الشيخ، إملاءً ، أو تحديثاً من غير إملاء، وهذا القسم أرفع الأقسام.

الثانى: القراءة على الشيخ، وأكثر المحدثين يسمونها عرضاً.

الثالث من طرق التحمل: الإجازة ، ولها أنواع : أعلاها أن يحيز لمعين فى شىء معين. وأدناها : الإجازة للمجهول أو بالمجهول، والإجازة المعلقة بشرط وهذه لا فائدة لها.

الرابع من طرق التحمل: المناولة ، وهى على نوعين:

1 - المقرونة بالإجازة، وهى أعلى أنواع الإجازة على الإطلاق.

2- المناولة المجردة من الإجازة، وهى مَعِيَّة، لا تجوز الرواية بها.

الخامس من طرق نقل الحديث وتلقيه: المكاتبة، وهو أن يكتب الشيخ ما سمعه لغائب، أو حاضر ، وهى نوعان: أحدهما: أن تتجرد المكاتبة من الإجازة والثانى: أن تقترن بالإجازة.

السادس الأخذ ، ووجوه النقل: الإعلام ، أى إعلام الراوى للطالب بأن هذا الحديث أو هذا الكتاب سماعه من فلان أو روايته، مقتصرأ على ذلك، دون إذن له فى الرواية.

السابع : من طرق التحمل: الوصية بالكتب ، وهى أن يوصى الراوى عند موته أو سفره بكتاب يرويه، لشخص.

الثامن: الوجادة : بكسر الواو، وهو أخذ من العلم من صحيفة، من غير سماع ولا إجازة، ولا مناولة، من قولهم : وجد ضالته وجداناً، بأن يجد بخط من عاصره - لقيه، أو لم يلقه، أو لم يعاصره بل كان قبله - أحاديث يرويها ولم يجزه له، فله أن يقول: وجدت بخط فلان: أخبرنا فلان، ويسوق الإسناد والمتن. [139]

الركن الثانى : الأداء:

تعريف الأداء : الأداء هو رواية الحديث للغير، وهذا الغير يعرف عند المحدثين بطالب الحديث. [140]

صيغ الأداء : وصيغ الأداء - على ما هو المشهور عند علماء الحديث- على ثمانى مراتب:

الأولى : وهى أرفعها: سمعت وحدثنى أى : قول الراوى ذلك عن شيخه وإنما كان أرفعها؛ لأنه لا يمكن أن يقول ذلك فى الإجازة والمكاتبة، ولا فى تدليس ما لم يسمعه.

المرتبة الثانية : أخبرنى وقرأت عليه .

الثالثة : ثم قرئ عليه وأنا أسمع .

الرابعة : أنبأنى .

الخامسة : ناولنى .

السادسة : شافهنى أى بالإجازة .

السابعة : كتب إلى ، أى : بالإجازة .

الثامنة : عن ، ومثلها مما يحتمل السماع أو الإجازة . ولا شك أن الترتيب معتبر عند قيام المعارضة بين هذه المراتب ، فتقدم الأولى على الثانية والثانية على الثالثة ، وهكذا. [141]

شروطه: وأما شروط الأداء فهى العدالة والضبط، بأن يكون مسلماً، بالغاً عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، حافظاً لحديثه إن أدى من صدره، ولكتابه إن حدث منه، عالماً بمدلولات الألفاظ. [142]

ثانياً : أقسام الرواية :

تنقسم الرواية من حيث الاتصال والانقطاع إلى:

رواية متصلة ، ومنقطعة .

فالمتصلة: أن يكون كل راوٍ سمع ممن فوقه مباشرة وروى عنه .

والمنقطعة: ما ليست كذلك.

ومرجع معرفة ذلك إلى علم تواريخ الرجال، فهو من الأهمية بمكان.

وتنقسم ثانياً : من حيث لفظ الرواية إلى : رواية باللفظ من غير تغيير ورواية بالمعنى .

فالرواية باللفظ : وهو أن يؤدي الراوى المروى على لفظه الذى سمعه، من غير تحريف ولا تغيير. وهذا القسم لا خلاف فى جوازه، وقبوله إذا توافرت فيه شروط القبول.

وأما الرواية بالمعنى: وهو أن يؤدي الراوى مرويه بألفاظ من عنده ، ومن الممكن أن يكون التغيير فى المعنى يشمل كل المروى أو بعضه ، مع المحافظة على المعنى، بحيث لا يزيد فيه شيئاً، ولا ينقص منه شيئاً. ولا يحرف ولا يبدل وهذا النوع مختلف فى جوازه وعدمه بين العلماء.

فمنعها بعض المحدثين، والفقهاء، والأصوليين منعاً باتاً، والجمهور من العلماء على جوازها بشروط:

أن يكون الراوى عالماً بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها، خبيراً بما يحيل المعانى، بصيراً بمقدار التفاوت بينها، عارفاً بالشرعية ومقاصدها وقواعدها، وأما إذا لم يكن عارفاً بما ذكر فلا تجوز بالإجماع [143].

وتقسيم الرواية بما ذكرنا له فائدة كبيرة عند تعارض الروايات ، فلا شك أن المجتهد سوف يقدم الرواية المتصلة على المنقطعة ، وكذلك سوف يقدم الرواية باللفظ على تلك التى دخلها التغيير بالمعنى .

المبحث الثانى

أسباب تعارض الرواية

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول : التعارض بسبب تعدد الرواية.

المطلب الثانى : التعارض بسبب عمل الراوى بخلاف ما روى.

المطلب الثالث: التعارض بسبب اختلاف العلماء فى الراوى من حيث الرد والقبول.

المطلب الرابع : التعارض بسبب الاختلاف فى اللفظ بين الروايات.

المطلب الخامس : التعارض بسبب اضطراب الرواية .

المطلب الأول

التعارض بسبب تعدد الرواية

فى الغالب تتعدد الرواية ويكون الخبر واحداً ، وهذا التعدد قد ينشأ بينه وبين الرواية أو الروايات الأخر تعارض ، كحديث الآذان ، فقد تعددت رواية هذا الحديث إلى ما يوهم التعارض :

الرواية الأولى : حدثنا محمود بن غيلان، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني نافع، أن ابن عمر، كان يقول: كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلاة ليس ينادى لها، فتكلموا يوماً فى ذلك، فقال بعضهم: اتخذوا ناقوساً مثل ناقوس النصارى. وقال بعضهم: بل بوقاً مثل قرن اليهود. فقال عمر: ألا تبعثون رجلاً ينادى بالصلاة، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وسلم: «يا بلال قم فناد بالصلاة» [144].

الرواية الثانية : عن عبد الله بن زيد، قال: لما أمر رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بالناقوس يعمل ليضرب به للناس لجمع الصلاة ، طاف بى وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً فى يده، فقلت: يا عبد الله، أتبيع الناقوس؟ قال: وما تصنع به؟ فقلت: ندعو به إلى الصلاة، قال: أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك؟ فقلت له: بلى، قال: فقال: تقول: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حى على الصلاة، حى على الصلاة، حى على الفلاح، حى على الفلاح، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حى على الصلاة، حى على الفلاح، ثم قال: وتقول: إذا أقمت الصلاة، الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حى على الصلاة، حى على الفلاح، قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا

الله. فلما أصبحت، أتيت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فأخبرته بما رأيت، فقال: «إنها لرؤيا حق إن شاء الله، فقم مع بلال فآلق عليه ما رأيت، فليؤذن به، فإنه أئدى صوتاً منك.» [145]

فظاهر الروايتين متعارض ، ففي الرواية الأولى أن الذي أمر بالأذان هو عمر، وفي الرواية الثانية أن الذي رأى الأذان مناماً إنما هو عبد الله بن زيد.

المطلب الثاني

التعارض بسبب عمل الراوى بخلاف ما روى

قد يكون التعارض بين الرواية وعمل الراوى نفسه، كحديث عائشة في نكاح المرأة نفسها من غير ولى ، فقد أخرج أبو داود الطيالسي في مسنده قال : حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ نِكَحْتُ بِغَيْرِ وَلِيٍّ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلِيٌّ فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ» [146].

ثم أخرج الإمام مالك في الموطأ ، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه؛ أن عائشة، زوج النبي صلى الله عليه وسلم، زوجت حفصة بنت عبد الرحمن، المنذر بن الزبير. وعبد الرحمن غائب بالشام. فلما قدم عبد الرحمن، قال: ومثلي يصنع هذا به؟ ومثلي يفتات عليه؟ فكلمت عائشة، المنذر بن الزبير. فقال المنذر: فإن ذلك بيد عبد الرحمن. فقال عبد الرحمن: ما كنت لأرد أمراً قضيتيه، فقرت حفصة عند المنذر. ولم يكن ذلك طلاقاً. [147]

فهنا وقع التعارض بين رواية الراوى وفعله ، ولذلك اختلف العلماء فيما بينهم في نكاح المرأة نفسها من غير إذن وليها على مذهبين:

المذهب الأول : وهو للمالكية، [148] والشافعية، [149] والحنابلة، [150] فقد ذهبوا إلى وجوب الولى فى النكاح .

المذهب الثانى : وهو للحنفية [151] حيث أجازوا صحة النكاح بدون إذن ولى مستثنين على رجوع عائشة عن هذا الحديث.

المطلب الثالث

تعارض بسبب اختلاف العلماء على ذات الراوى

وقد يكون التعارض واقع بسبب اختلاف العلماء فى الراوى نفسه من حيث الرد والقبول، وهو ما يعرف بالجرح والتعديل ، كاختلاف بعض الحنفية مع الجمهور فى ابن عيينة، [152] فى حديث إخراج المشركين من أرض الجزيرة العربية.

قال البخارى : حدثنا قبيصة، حدثنا ابن عيينة، عن سليمان الأحول، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس رضى الله عنهما: أنه قال: يوم الخميس وما يوم الخميس؟ ثم بكى حتى خضب دمه الحصباء، فقال: اشتد برسول الله - صلى الله عليه وسلم- وجعه يوم الخميس، فقال: «أنتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً»، فتنزعوا، ولا ينبغي عند نبى تنازع، فقالوا: هجر رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «دعوني، فالذى أنا فيه خير مما تدعونى إليه»، وأوصى عند موته بثلاث: «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم»، ونسيت الثالثة. [153]

فقد اتفق العلماء على وجوب إخراج اليهود والنصارى من أرض الجزيرة العربية ، ولكنهم اختلفوا فى ما عدا ذلك من الكفار على مذهبين [154]:

المذهب الأول : وهو لجمهور العلماء ، حيث ذهبوا إلى وجوب إخراج الجميع ، مستدلين بهذا الحديث وغيره مما يؤكد مذهبهم. [155]

المذهب الثانى : وهو لبعض الحنفية، [156]

حيث قالوا: إن الحديث فيه ابن عيينة ، وهو غير فقيه، فبدل اليهود والنصارى بالمشركين ، والمقصود بالإخراج هم اليهود والنصارى، لا جميع المشركين ، بدليل أن الأحاديث الأخرى لم تنص إلا على اليهود والنصارى.

ولا شك أن الراجح ما ذهب إليه الجمهور؛ لأن هناك روايات أخرى فى البخارى وغيره من طرق غير ابن عيينة. فقد أخرج البخارى الحديث نفسه من طريق قتيبة، عن سفيان، عن سليمان الأحول، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس. [157]

ولسنا فى معرض التفصيل هنا، وإنما أردنا أن نبين أن السند من الممكن أن يقع فيه التعارض بسبب اختلاف العلماء فى حال الراوى، فقال أصحاب المذهب الثانى: إن المراد بالمشركين فى الحديث هم اليهود والنصارى ، وابن عيينة لقلة فقهه فقد أخطأ فقال: المشركون، بدل اليهود والنصارى.

المطلب الرابع

تعارض الرواية بسبب اختلاف لفظ الرواة

قد يقع التعارض في السند بسبب ما يؤديه اللفظ نفسه من معانٍ، ففي حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه، فهو ردٌّ". [158]

وفي لفظ: "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا، فهو ردٌّ". [159]

ولا يخفى أن معنى الحديث: أن من اخترع في الدين ما لا يشهد له أصل من أصوله فلا يلتفت إليه، وهذا الحديث يصلح أن يسمى نصف أدلة الشرع، [160] لأن الدليل يتركب من مقدمتين، والمطلوب بالدليل إما إثبات الحكم أو نفيه، وهذا الحديث مقدّمه كبرى في إثبات كلّ حكم شرعيّ ونفيه، لأنّ منطوقه مقدّمه كليّة في كلّ دليل نافٍ لحكم، مثل أن يقال في الوضوء بماءٍ نجس: هذا ليس من أمر الشرع، وكلّ ما كان كذلك فهو مردود، فهذا العمل مردود. [161]

فالمقدّمه الثانيّة ثابتة بهذا الحديث، وإنّما يقع النزاع في الأولى.

ومفهومه: أنّ من عمل عملاً عليه أمر الشرع فهو صحيح، مثل أن يقال في الوضوء بالنّيّة: هذا عليه أمر الشرع، وكلّ ما كان عليه أمر الشرع فهو صحيح. فالمقدّمه الثانيّة ثابتة بهذا الحديث والأولى فيها النزاع.

فلو اتّفق أن يوجد حديث يكون مقدّمه أولى في إثبات كلّ حكم شرعيّ ونفيه، لاستقلّ الحديثان بجميع أدلة الشرع، لكن هذا الثاني لا يوجد، فهذا الحديث نصف أدلة الشرع.

واللفظ الثاني وهو قوله: "من عمل" أعمّ من اللفظ الأوّل. وهو قوله: "من أحدث"، فيحتجّ به في إبطال جميع العقود المنهيّة، وعدم وجود ثمراتها المرتبة عليها، وفيه ردّ المحدثات، وأنّ النهي يقتضي الفساد؛ لأنّ المنهيّات كلّها ليست من أمر الدين؛ فيجب ردّها.

وإعمال اللفظ الثاني يستفاد منه أنّ حكم الحاكم لا يغيّر ما في باطن الأمر؛ لقوله: "ليس عليه أمرنا" والمراد به أمر الدين.

وفيه أنّ الصلح الفاسد منتقض، والمأخوذ عليه مستحقّ الردّ. [162]

وأسباب التعارض من حيث اللغة كثيرة متعددة - ذكرت عند حديثنا في مقدمة التعارض -، وإنّما ذكرنا هنا الغالب الذي يقع بسببه التعارض، وإن كان هناك أسباب أخرى، كالمشترك والمجمل وغيرهما، بل من الممكن أن يقع التعارض بسبب اللفظ لا من حيث ذاته، بل من حيث التقديم والتأخير.

مثاله: قوله صلى الله عليه وسلم -: "إذا سجد أحدكم فليضع يديه قبل رجليه، ولا يبرك بروك البعير". [163]

مع قوله - صلى الله عليه وسلم -: "عن وائل بن حُجر، قال: «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه، وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه»". [164] الرواية الأولى يقدم اليدين على الركبتين عند السجود، وبه قال المالكية [165] على الاستحباب، والإمام الأوزاعي. [166]

والرواية الثانية تقدم الركبتين على اليدين، وبهذا قال الحنفية، [167] والشافعية، [168] والمشهور عند الحنابلة، [169] فبان لنا الفرق في الحكم المترتب على الروايتين بالتقديم والتأخير مما يعدّ ظاهره التعارض الموجب للترجيح، وهذا ما أردناه في الرواية.

المطلب الخامس

التعارض الواقع بسبب اضطراب الرواية

قد تأتي الرواية عن راوٍ واحد، ثم تأتي رواية أخرى عن ذات الراوي في نفس الموضوع، لكنها مخالفة للرواية الأولى، وهو ما يعرف عند العلماء باضطراب الرواية.

مثاله: عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال: (أهل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالحج مفرداً). [170]

ثم روى عنه أيضاً أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أهلك بالعمرة ثم أهلك بالحج. [171]

وقد ترتب على اضطراب الرواية اختلاف العلماء في كثير من الفروع الفقهية ، من ذلك : اختلافهم في المنى من حيث الطهارة والنجاسة : فقد ذهب الإمام أبو حنيفة، [172] والإمام مالك، [173] إلى أن المنى نجس ، بينما قال الإمام الشافعي، [174] والإمام أحمد، [175] وداود الظاهري، [176] بعدم بنجاسة المنى.

وعندما ننظر إلى سبب هذا الاختلاف، نجد أن اضطراب الرواية كان العامل الأقوى فيه، حيث روت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: (كنت أغسل الجنابة من ثوب النبي صلى الله عليه وسلم، فيخرج إلى الصلاة، وإن بقع الماء في ثوبه) [177]

وهذه الرواية التي تمسك بها أصحاب المذهب الأول، القائلون بنجاسة المنى، مستدلين بلفظ هذه الرواية الدال على لزوم غسل المنى ، ولو كان طاهراً ما كانت هناك حاجة لغسله ، لا سيما ووقت الصلاة قد دخل ، بدليل قولها : (فيخرج إلى الصلاة وإن فيه لبقع الماء) ، ثم جاءت الرواية الثانية عنها أيضاً رضي الله عنها، عند بيانها لحكم المنى، مخاطبة لرجل احتلم، فقالت : "إنما كان يجزئك إن رأيته أن تغسل مكانه، فإن لم تر نضحت حوله، ولقد رأيته أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم". وزاد مسلم في صحيحه: "فيصلى فيه". [178]

وهذه الرواية تمسك بها أصحاب المذهب الثاني، القائل بطهارة المنى مستدلين أيضاً بلفظ هذه الرواية، الذي نص صراحة على جواز فرك المنى ، فلو كان المنى نجساً لما اكتفى بالفرك فيه كسائر النجاسات ، وواضح أن بين فيه شروط التعارض. [179]

الفصل الثالث

طرق دفع التعارض بين الروايات

إذا ثبت التعارض بين روايتين أو أكثر، فينبغي على المجتهد أن يوجد الحل لما توهم من تعارض بين الروايات ، متبعاً بذلك القواعد المتفق عليها بين العلماء، وهو ما يعرف بالمخلص عند التعارض.

لكننا نذكر بأن ما يجب اتباعه في هذه الحالة هو الترتيب الذي نص عليه العلماء في القواعد العامة للتعارض، ولكن هذا الترتيب فيه خلاف بين العلماء لذا سوف نقدم مبحثاً لنتناول فيه هذا الخلاف ، ثم نتكلم عن طرق دفع التعارض على ما ذهب إليه جمهور العلماء.

المبحث الأول

ترتيب الطرق التي يجب أن يتبعها المجتهد عن التعارض

أجمع العلماء [180] على تقديم الجمع بين الأدلة المتعارضة ؛ لأن إعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما [181].

مثاله : قوله عليه السلام: "غسل الجمعة واجب على كل محتلم" [182]، مع قوله عليه السلام: "من توضأ فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل" [183] فيحمل الأول على الندب، ويحمل الثاني على نفى الحرج. [184]

ولكن إذا تعذر الجمع بين الدليلين فقد اختلف العلماء في ترتيب الطرق التي ينبغي أن يتبعها المجتهد ويمكن حصر الخلاف في مذهبين :

المذهب الأول : وهو لجمهور العلماء

- 1- الجمع بين الدليلين ، وهذا متفق عليه - كما تقدم - كأن كان أحدهما عاماً والآخر خاصاً ، أو أحدهما مطلقاً والآخر مقيداً .
- 2- إذ لم يمكن الجمع بين الدليلين، فإنه ينظر في تاريخ كل منهما ، فإن علم التاريخ فالمتأخر ناسخ للمتقدم، ما دامت النصوص مما يقبل النسخ .
- 3- فإن لم يعلم التاريخ نظر في الدليلين: فإن أمكن ترجيح أحدهما على الآخر بأحد المرجحات التي يراها المجتهد صالحة للترجيح، رجحه على غيره وعمل به [185].
- 4- فإن لم يمكن الجمع بين الدليلين ، ولم يعلم تاريخ ورودهما، وكان الدليلان مما لا يمكن الترجيح بينهما - بأن كانا ظنيين، لكن المجتهد تعذر عليه الترجيح بينهما - فقد اختلف جمهور الأصوليين في ذلك :

- 1- فبعضهم - كالشيرازي [186]- رأى التوقف عن العمل بهما .

2- والبعض الآخر – كالغزالي [187] – رأى أنه يتخير في العمل بأيهما شاء ، وهذا ما اختاره الإمام الرازي [188]

3- فإذا لم يعلم التاريخ ، ولم يمكن الجمع بين الدليلين ، ولا الترجيح ، وكانا مما لا يجوز أن يردا إلا في وقتين ؛ لكون أحدهما لابد وأن يكون ناسخاً للآخر فقد اختلف أيضاً جمهور الأصوليين :

أ- فذهب الشيرازي [189] إلى التوقف وعدم العمل بواحد منهما .

ب- وذهب الغزالي إلى أنه يقدر تعارض وتدافع النصين [190] ، فلا يأخذ بواحد منهما ويطلب الحكم من دليل آخر غيرهما – وهو ما يعرف بتساقط الدليلين ، فإن لم يجد دليلاً آخر فإنه يتخير في العمل بأيهما شاء [191] .

المذهب الثاني : وهو لجمهور الحنفية :

أما الطرق التي يجب ان يتبعها المجتهد عند تعارض الدليلين عند الحنفية إذا تحقق التعارض بين النصين ، وتعذر الجمع بينهما ، فالسبيل فيه الرجوع إلى طلب التاريخ ، فإن علم التاريخ وجب العمل بالمتأخر ؛ لكونه ناسخاً للمتقدم ، وإن لم يعلم سقط حكم الدليلين ؛ لتعذر العمل بهما وبأحدهما عينا ؛ لأن العمل بأحدهما ليس بأولى من العمل بالآخر ، والترجيح لا يمكن بلا مرجح ، ولا ضرورة في العمل أيضاً ؛ لوجود الدليل الذي يمكن العمل به بعدهما ، فلا يجب العمل بما يحتمل أنه منسوخ ، وإذا تساقطتا وجب المصير إلى دليل آخر يمكن به إثبات الحكم ، فلا بد من طلب دليل آخر يتعرف به حكم الحادثة [192]

وبمقارنة مذهب الجمهور بمذهب الحنفية يتبين التالي :

أولاً : اتفق الجميع على الجمع بين الدليلين المتعارضين .

ثانياً : اتفق جمهور الحنفية مع الجمهور على تقديم النسخ بعد تعذر الجمع ، وذلك إذا عرف تاريخ النصين .

ثالثاً : اختلف مذهب الحنفية مع الجمهور فيما إذا تعارض الدليلان ، ولم يمكن الجمع بينهما ، ولم يعلم تاريخ كل منهما .

فقد ذهب الجمهور إلى الترجيح بينهما ، بينما ذهب الحنفية إلى ترك الدليلين المتعارضين وينتقل المجتهد للبحث عن دليل آخر .

وسوف نتكلم عن كل طريق من الطرق المتقدمة بشيء من التفصيل ، لكننا سوف نتبع طريقة الجمهور ، حيث إنها أشمل من طريقة الحنفية ، ثم نتبع هذه الطرق بما يعرف عند العلماء بتعادل الدليلين .

المبحث الثاني

المخلص من التعارض بالجمع بين الروايات

التعارض في نفس الأمر بين حديثين صحيحين ، غير صحيح ، قال ابن خزيمة [193] : لا أعرف أنه روى عن الرسول حديثان بإسنادين صحيحين متضادين ومن كان عنده فليأت به حتى أولف بينهما [194] .

وقال الشافعي في الرسالة : " ولم نجد حديثين مختلفين إلا ولهما مخرج ، أو على أحدهما دلالة إما موافقة كتاب الله ، أو غيره من السنة ، أو بعض الدلائل . أهـ [195] " لكن التعارض وإن كان غير واقع حقيقة - كما ذكرنا سابقاً - إلا أنه متوهم ، وهو موجود من هذا الباب في الروايات .

وأول ما ينبغي فعله على المجتهد عند وجود التعارض بين بعض الروايات ، إنما هو التوفيق بين تلك الروايات ، ومحاولة إعمالها من غير تكلف وقد وجد من هذا القبيل الكثير من الروايات التي وفق العلماء بينها عند التعارض .

من ذلك : قوله صلى الله عليه وسلم : « زكاة الجنين زكاة أمه » [196]

فروى برفع زكاة الثانية وبنصبها ، ولهذا السبب فقد اختلف العلماء في زكاة الجنين ، الذي وجد في بطن أمه ، هل تعد ذكاته بذكاة أمه أو لا ؟

فقد تمسك جمهور العلماء من المالكية ، [197] وبعض الحنفية كأبي يوسف ومحمد ، [198] والشافعية ، [199] والحنابلة [200] بالرفع على أن الجنين إذا خرج وقد كمل خلقه ميتاً بعد زكاة أمه ، أكل ؛ لأنه - عليه الصلاة والسلام - حصر زكاة الجنين في زكاة أمه ؛ فيكون داخل فيها ؛ فيؤكل بذكاة أمه التي فيها ذكاته ، ولا يفتقر إلى ذكاة أخرى .

بينما تمسك جمهور الحنفية، كأبي حنيفة، وزفر،^[201] برواية النصب على أنه يستقل بذكاة نفسه ، وإذا لم يذكَ لا يؤكل؛ لأن النصب يقتضى أن يكون التقدير ذكاة الجنين أن يذكى ذكاة مثل ذكاة أمه، ثم حذف المصدر وصفته التي هي (مثل)، وأقيم المضاف إليه مقامها، فأعرب بإعرابها.^[202]

إلا أن كثيراً من العلماء جمعوا بين الروايتين، قال الماوردي : لكن جاء فريق آخر من العلماء،^[203] فجمع بين رواية الرفع الراجحة ، وبين رواية النصب وإن كانت مرجوحة، فتستعمل الرواية المرفوعة على النيابة إذا خرج ميتاً، وتستعمل الرواية المنصوبة على التشبيه إذا خرج حياً أه.^[204]

وهذه الطريقة، وهي طريقة الجمع بين الروايتين المتعارضتين، تعد هي الطريقة المثلى عند التعارض ، بل والمقدمة على غيرها عند جمهور العلماء؛ لما فيها من إعمال الدليلين، وإعمال الدليلين أولى من إسقاط أحدهما بالآخر، أو وقفهما وإيقاع التعارض بينهما؛ لأن كل واحد يقتضى العمل به والمصير إلى موجب، فما أدى إلى استعماله كان أولى،^[205].

وللجمع طرق، منها: الاشتراك والتوزيع، كما في اثنين تداعيا داراً بيدهما فإنه يقسم بينهما نصفين ؛ لأن يد كل واحد منهما دليل ظاهر على ملكه لها، فإذا تعارضا وأمكن التوزيع والاشتراك، قسم بينهما نصفين.

ومنها : أن يقتضى كل واحد منهما حكماً ما، فيعمل بكل واحد منهما في حق بعض الأحكام ، كقوله عليه السلام: (غسل الجمعة واجب على كل محتلم)^[206] - وقوله عليه السلام: (من توضأ للجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل بالغسل أفضل)^[207] .

فيحمل الأول على الندب، والثاني على نفى الحرج، الذى لا يمكن اجتماعه مع الندب؛ فإن المنسوب لا حرج في تركه.

ومنها : العامان إذا تعارضا عمل بكل واحد منهما في بعض الصور ، كقوله عليه الصلاة والسلام : ألا أخبركم بخير الشهداء؟ قيل : بلى يا رسول الله. قال: أن يشهد الرجل قبل أن يستشهد" .

وقوله عليه الصلاة والسلام : "ثم يفشو الكذب حتى يشهد الرجل قبل أن يستشهد"، فيعمل بالأول في حقوق الله، والثاني في حقوق العباد.^[208]

لكن يشترط أن يكون الجمع من مجتهد ، وألا يكون الجمع بالتأويل البعيد وألا يخرج عن مقتضيات اللغة والعرف الشرعي.^[209]

المبحث الثالث

المخلص من التعارض بالنسخ

قد لا يمكن الجمع بين الروايتين المتعارضتين ، فيصار إلى النسخ لإحداهما لكن طريق النسخ عند المجتهد لها مراتب :

الأولى : أن تتعارض روايتان أو أكثر وعلم تاريخ كل منهما ، فإن المتأخر ينسخ المتقدم ، وليس ذلك من موقع الترجيح .

مثاله : عن أبي سعيد الخدري - رضى الله عنه - قوله : - صلى الله عليه وسلم - (إنما الماء من الماء)^[210]، مع قوله : عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: " إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ" ^[211] ، فقد قال ابن الصلاح^[212] في مقدمته: ونسخ "إنما الماء من الماء" في فتح مكة.^[213]

المرتبة الثانية : ظن النسخ من غير قطع به ، وهذه المرتبة هي مجال اختلاف العلماء ، حيث إن منهم من يعمل بالظن ويُعدُّ الرواية منسوخة كالشافعي، رحمه الله، ومنهم من ينازع في هذا الظن ولا يعتبره، كالأحناف.

مثاله : عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ ^[214]، أَنَّ أَبَاهُ، حَدَّثَهُ: " أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ رَجُلٍ مَسَّ ذَكَرَهُ، أَيَتَوَضَّأُ؟ قَالَ: هَلْ هُوَ إِلَّا بَضْعَةٌ مِنْ جَسَدِكَ" ^[215] ، مع ما جاء عن أبي هريرة ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه حتى لا يكون بينه وبينه حجاب ولا ستر فليتوضأ وضوءه للصلاة».^[216]

فإن هاتين الروايتين مع ما في معناهما قد تعارضتا ؛ مما جعل العلماء يختلفون في نقض الوضوء ، ويمكن إجمال خلاف العلماء في مذهبين :

المذهب الأول : مس الذكر ينقض الضوء ، وهذا ما ذهب إليه جمهور العلماء من المالكية، [217] والشافعية [218]، والرواية الأصح عند الإمام أحمد ، [219] وقيده المالكية بأن يكون بباطن الكف، أو بباطن الأصابع، أو بجنبيهما، ولو بأصبع زائد. [220] وقيد الشافعية المس بأن يكون بباطن الكف. [221]

وقد استدلوا على مذهبهم بأدلة كثيرة تطلب في الفروع، لكن مطلوب البيان هنا لما هو لازم النسخ بالظن ، فإن المالكية والحنابلة بنوا مذهبهم على الترجيح بين الروايات المتعارضة من غير افتراض نسخ بالظن، وكذلك ما ذهب إليه الأحناف من ترجيح عدم نقض الضوء، بينما تمسك الإمام الشافعي بالنسخ المبني على الظن ، حيث ذكروا أن أبا طلق ممن تقدم إسلامه ، أما أبو هريرة فإنه أسلم بعد الهجرة بست سنين ، فوقع الظن بإمكان تطرق النسخ للمتقدم، وهو حديث أبو طلق.

المذهب الثاني : وهو للحنفية [222]، ورواية للإمام أحمد [223]، حيث ذهبوا إلى أن مس الذكر لا ينقض الضوء مطلقاً ، وقد بنوا مذهبهم في هذا الفرع، لا على ظن النسخ، وإنما بالترجيح بين الروايات ، وعلى ذلك : فإن مذهب الأحناف لا يعمل بمجرد ظن النسخ ، وإنما تدخل الروايتان المتعارضتان على قواعد الترجيح، وقد ترجح عندهم في هذا الفرع ما جاء في حديث قيس بن طلق [224] بينما نسخ الشافعية رواية قيس بن طلق بظن تقدم إسلام أبيه ، ومن ثم تمسكوا برواية أبي هريرة في أن مس الذكر ينقض الضوء إذا كان بباطن الكف. [225]

المرتبة الثالثة : إن تجرد نص ولم يعارضه آخر، فإمكان النسخ مردود ومدعيه مطالب بنقل النسخ، ولا يكتفى في هذا المقام بغلبة الظن؛ [226] لأن النسخ هنا من مقتضيات التعارض ، وحيث لا تعارض بين نصين فقد عدم المقتضى فلا يصار إلى النسخ.

المبحث الرابع

المخلص من التعارض بالترجيح

أهم ما يلجأ إليه المجتهد، هو الترجيح عند قيام المعارضة ، ولا يتصور الترجيح إلا بعد التعارض ؛ لأن الترجيح فرع المعارضة ، ولا بد في الترجيح من مراعاة القواعد العامة عند التعارض ، والتي سبق أن تكلمنا عنها في بداية مقدمات التعارض والترجيح .

فلا يمكن أن يجرى الترجيح بين روايتين إحداهما بطريق التواتر والأخرى بطريق الأحاد، فليس هناك تعارضاً أصلاً للقول بالترجيح؛ لأن التعارض فقد شرطاً، وهو تساوى الدليلين في القوة .

إلا أننا هنا لن نتكلم عن الترجيح من جهة القواعد العامة ، فإن هذه القواعد من المسلمات بين جميع الأدلة ، وإنما حديثنا هنا مقصور على قواعد الترجيح بين الروايات عند تعارضها ، وقد اعتمد العلماء قواعد أساسية لترجيح رواية على رواية عند التعارض ، وإن اختلفوا بعد ذلك في التقديم والتأخير لبعض هذه القواعد ، وفي بعض الضوابط والشروط ؛ لأن طرق الترجيح لا تنحصر، فإنها تلويحات تجول فيها الاجتهادات ويتوسع فيها [227]

لكن ما حصل فيه اتفاق على الجملة، إنما هو الترجيح باعتبار الإسناد وباعتبار لفظ المتن، وباعتبار المدلول، وقد يكون الترجيح باعتبار أمر خارج فهذه أربعة أنواع. [228]

أما ترجيح الرواية بالسند ؛ فلأن الرواية تنقل إلينا بواسطته ، وهو ما يسمى بالسلسلة التي تؤدي إلى المتن ، ورجال هذه السلسلة ليسوا على درجة واحدة ، فهم أصحاب أحوال من حيث حال الراوى ، وحال الرواية ، وكذلك حال المروى.

وقد يكون الترجيح بالنظر إلى لفظ المتن ، والوقوف على مطابقتها للفصاحة الموصوف بها النبي - صلى الله عليه وسلم -، ومن حيث عمومته وخصوصه وحقيقته ومجازه ، أما ما يكون الترجيح فيه باعتبار مدلول الحكم فمعناه : مطابقتها للقواعد الأصولية ، كأن تكون الرواية الراجحة هي ما وافقت القياس أو عمل أهل المدينة ، أما إذا استوت الروايتان إسناداً ومتناً ودلالة ، رجع إلى المرجحات الخارجية . وسوف نتناول قواعد الترجيح الأربعة في مطالب حسب ما تقتضيه كل قاعدة :

المطلب الأول

ترجيح الرواية بحال الراوى

ترجع الترجيحات في هذا المطلب بالنظر لحال الراوى ، من كثرة، وعدالة، وعلم، وغير ذلك من المرجحات. ويمكن ذكر أهم ما يعول عليه في الترجيح العائد إلى أحوال الراوى في النقاط التالية :

الأول : الترجيح بكثرة الرواية :

اختلف العلماء في الترجيح بكثرة الرواة على مذهبين :

المذهب الأول : وهو لجمهور العلماء ، إلى أن الكثرة معتبرة في الترجيح بين الروايات المتعارضة ، فإن كثرة الرواة مرجحة لقوة الظن بها. [229]

المذهب الثانى : وهو لجمهور الحنفية ، والإمام الشافعى فى القديم ، والمعتزلة حيث منعوا أن تكون الكثرة مرجحة. [230]

أدلة المذهب الأول : استدلل الجمهور لما ذهبوا إليه بأدلة كثيرة، مجملها أن الترجيح إنما يحصل بقوة لأحد الخبرين لا توجد في الآخر ، ومعلوم أن كثرة الرواة نوع قوة في أحد الخبرين؛ لأن قول الجماعة أقوى في الظن، وأبعد من السهو، وأقرب إلى إفادة العلم من قول الواحد؛ ولأن خبر كل واحد يفيد ظناً، ولا يخفى أن الظنون المجتمعة كلما كانت أكثر كانت أغلب وأقوى على الظن حتى ينتهي إلى القطع ، والعمل بالأقوى وترك ما دونه واجب. [231]

أدلة المذهب الثانى : قالوا : إن خبر الواحد، وخبر الاثنين، والثلاثة، وأكثر من ذلك في إيقاع العلم سواء ، فإن كل واحد يوجب علم غالب الرأى، فلا يترجح أحد الخبرين بكثرة المخبرين قياساً على الشهادة، فإنها لا تترجح بكثرة العدد لاستواء الاثنين وما فوقهما في إيقاع العلم. [232]

الراجح : أرى أن الراجح هو ما ذهب إليه جمهور العلماء في الترجيح بكثرة الرواة ، ما لم يكن المقابل، وهو العدد القليل، يفوق الكثرة من حيث الثقة والعدالة والضبط. [233]

وإنما يتأتى هذا الترجيح لمذهب الجمهور فيما إذا كنا أمام روايتين من أخبار الأحاد ، أما إذا كانتا متواترتين ، وقلنا بتعارض القطعى ، فإن المذهب الثانى - وهو القائل : بعدم رجحان كثرة الرواية - يكون هو الراجح ؛ لأن التواتر يفيد بنفسه العلم، ولا شيء فوق العلم ، فلا تكون الكثرة معتبرة.

الثانى : قلة الوسائط وهو علو الإسناد، فإذا كان أحد الحديثين المتعارضين أقل وسائط كان مقدماً على الآخر؛ لأن احتمال الغلط والكذب فيه أقل ؛ ولهذا رغب الحفاظ فى علو الإسناد، وركبوا المشقة فى تحصيله.

الثالث: فقه الراوى، فالخبر الذى يكون راويه فقيهاً مقدم على ما ليس كذلك مطلقاً.

مثاله : عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَلَّى صَلَاةً لَغَيْرِ وَقْتِهَا إِلَّا جَمَعَ، فَإِنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرَبِ وَالْعِشَاءِ جَمْعًا، وَصَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ مِنَ الْعَدِ قَبْلَ وَقْتِهَا» [234] يَغْنَى غُلَسَ [235] بِهَا فَكَانَ قَبْلَ وَقْتِهَا الْمُعْتَادِ فَعَلَهَا فِيهِ مِنْهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَكَأَنَّهُ تَرَكَ جَمْعَ عَرَفَةَ لِشَهْرَتِهِ.

فِيَعَارِضُ مَا فِيهِ حَدِيثُ أَنَسٍ «أَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ إِذَا عَجَلَ بِهِ السَّيْرُ، يُؤَخِّرُ الظُّهْرَ إِلَى أَوَّلِ وَقْتِ الْعَصْرِ فَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَيُؤَخِّرُ الْمَغْرِبَ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا وَيَبْنِي الْعِشَاءَ حِينَ يَغِيبُ الشَّفَقُ» فَيَتَرَجَّحُ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ بِزِيَادَةِ فَهْمِ الرَّاوى. [236]

الرابع: علم الراوى بالعربية، فالخبر الذى يكون راويه عالماً بالعربية راجح على خلافه [237]؛ لأنه ينقل عما أوتى البلاغة والفصاحة ، فإن لم يكن الراوى على دراية باللغة فقد يغير ما يتغير به المراد ، ويدخل هذا الشرط فيما قبله ، حيث الترجيح بفقه الراوى ، لأن الفقيه لا يكون فقيهاً إلا بعلمه باللغة العربية .

الخامس : حسن اعتقاد الراوى، فالخبر الذى يكون راويه سنياً مقدم على ما رواه المعتزلى، أو الرافضى وغيرهما من المبتدعة.

مثاله : وَذَكَرَ مَا رَوَاهُ كَثِيرُ النَّوَاءِ - فى فضل فاطمة - عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ مَرْفُوعاً «أَمَّا تَرْضِيْنِ أَنْ تُكُونِي سَيِّدَةَ نِسَائِنَا؟ فَقُلْتُ: يَا أَبَتِ فَأَيْنَ مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ. قَالَ تِلْكَ نِسَاءُ عَالَمِهَا وَأَنْتِ سَيِّدَةُ نِسَاءِ عَالَمِكِ» [238].

فقد تعارض مع ما رواه الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ مِنْ رِوَايَةِ الدَّرَاوَرْدِيِّ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «سَيِّدَةُ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ مَرْيَمُ ثُمَّ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ ثُمَّ خَدِجَةُ ثُمَّ أَسِيَّةُ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ» [239].

فقد رجح العلماء الرواية الثانية على الأولى ؛ لأن كثير النّوَاءِ شيعيٌّ ضَعِيفٌ. [240]

السادس : كون الراوى صاحب الواقعة؛ لأنه أعرف بالقضية، كترجيح الصحابة خبر عائشة في التقاء الختانيين على خبر ابن عباس، وهو: "إنما الماء

من الماء" [241].

السابع: كون الراوى جليس المحدثين ، أو أكثر مجالسته من الراوى الآخر؛ لأنه أقرب إلى معرفة الخلل، ويمكن أن يمثل لهذا برواية عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة: أن زوج بريرة كان عبداً ، وهكذا رواه هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ، وروى الأسود بن زيد عن عائشة، أن زوج بريرة كان حراً.

فحديث عروة والقاسم عن خالتهما أولى؛ لمجالستهما لها، وسماعهما منها الحديث شفاهاً داخل الستر. [242]

الثامن: كون الراوى مختبراً، فخير العدل الذى عرفت عدالته بالممارسة والاختبار، راجح على خبر الذى عرفت عدالته بالتزكية، أو بالعمل على روايته أو بأن روى عنه من شرط أن لا يروى إلا عن العدل. [243]

التاسع: كون الراوى معدلاً بالعمل على روايته أى: تثبت عدالته بعمل من روى عنه بما رواه عنه، فالخير الذى يكون راويه معدلاً بهذا الطريق راجح على الذى يكون راويه معدلاً بغيره.

العاشر: كثرة المزكين، وهو واضح.

الحادى عشر: بحث المزكين عن أحوال الناس، أى : كثرة بحثهم، وكذلك زيادة عدالتهم والوثوق به.

الثانى عشر: كثرة علم المزكين، يعنى بالعلوم الشرعية.

الثالث عشر: حفظ الراوى : أن يكون اعتماد الراوى على حفظه للفظ الحديث، فيقدم على من اعتماده على كتابه؛ للاختلاف فى جواز الاعتماد على الكتاب من غير حفظ ، وكذلك يقدم أكثرهم حفظاً، وأقلهم نسياناً، فروايته راجحة على من نسيانه أكثر. [244]

الرابع عشر: زيادة ضبط الراوى، والضبط هو شدة الاعتناء بالحديث والاهتمام بأمره، فإذا كان أحدهما أشد اعتناءً به واهتماماً، يرجح خبره.

الخامس عشر: دوام عقل الراوى، فيرجح الخبر الذى يكون راويه سليم العقل دائماً على الخبر الذى اختلط عقل راويه فى بعض الأوقات. [245]

السادس عشر: شهرة الراوى؛ لأن الشهرة بالمنصب أو بغيره مانعة من الكذب، وممانعة أيضاً من التدليس عليه، فيقدم من كان من كبار الصحابة على غيره عند التعارض. [246]

السابع عشر: نسبه ؛ فلا تصح أصلاً الرواية عن مجهول.

الثامن عشر: عدم التباس اسمه، فإن التباس اسمه باسم غيره من الضعفاء وصعب التمييز، كانت رواية غيره راجحة على روايته.

التاسع عشر: تأخر إسلام الراوى، فالخير الذى يكون راويه متأخر الإسلام عن راوى الخبر الآخر راجح؛ لأن تأخر الإسلام دليل على تأخر روايته. [247]

وكل ما تقدم من مرجحات غير مجمع عليه بين العلماء ، وإنما نجد فى كل مرجح خلافاً بينهم ، كما ذكرنا فى الترجيح بكثرة الرواية ، ولكننى ذكرت ما هو راجح بينهم.

المطلب الثانى

ترجيح الرواية بالحالة التى وردت بها

الحالة التى وردت بها الرواية، قد تكون سبباً فى رجحانها على غيرها عند التعارض ، ويبنى الترجيح هنا على ذات الرواية، لا ذات الراوى ، علماً بأن اختلال الرواية يرجع فى الأصل إلى الراوى ؛ لأن الرواية لا تقوم بنفسها ، بل لابد لها من راو ، والباحث فى حال الرواية يجد أن العلماء قد قدموا بعضها على بعض عند التعارض، وذلك فى نقاط غير محصورة أهمها :

الأول : تقديم الرواية مسندة المتن واتصاله على المرسل. [248]

كحديث من قهقهة في الصلاة أعادها ، ونصه : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ عَنْ حَفْصَةَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ، فَمَرَّ رَجُلٌ فِي بَصَرِهِ سُوءٌ، فَتَرَدَّى فِي بَيْتٍ، فَضَحِكَ طَوَائِفُ مِنَ الْقَوْمِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَنْ كَانَ ضَحِكَ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ. [249] مع ما روى، [250] عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ سَلَّ عَنْ " الرَّجُلِ يَضْحَكُ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: يُعِيدُ الصَّلَاةَ وَلَا يُعِيدُ الْوُضُوءَ " [251] ، فذهب الإمام مالك، [252] والشافعي، [253] وأحمد، [254] إلى أن القهقهة في الصلاة لا تنقض الوضوء ؛ لأن الحديث الأول مرسل ، والثاني متصل، وهو المروى عن جابر ، ومعلوم أن جمهور العلماء يعدون مرسل الصحابي – الذي أرسله جابر – كالم متصل تماماً

وتمسك الإمام أبو حنيفة وأصحابه: بأنها تنقض الوضوء والصلاة. [255]

وقد أطلق بعض العلماء عبارات الترجيح بين المتواتر والمسند ، وهذا من قبيل المجاز ، فهم يقصدون تقديم المتواتر على المرسل المظنون ؛ لأن الترجيح حقيقة لا يكون بين المتواتر والأحاد ، فإن المتواتر يعمل به ويترك الأحاد ولا يقال بالترجيح بينهما ، فليس ثمة تعارض بينهما حقيقة ، فقد فقدت المعارضة شرط تساوى الدليلين في القوة ، فلا ترجيح ؛ لأن الترجيح فرع المعارضة. [256]

الثاني : رواية مرسل التابعي تقدم على غيرها ممن بعده ؛ لأن مرسل التابعي قد ترك فيه ذكر الصحابي، والظاهر رواية التابعي عن الصحابي، والعدالة قائمة في الصحابي والتابعي ؛ لقيام الدليل عليها، وكلما قلت الواسطة بين المروى والمروى عنه كانت الرواية أقوى ، وإنما تقدم رواية التابعي إذا تساوت قوة مع ما بعدها من الروايات ، أما إذا حدث في رواية التابعي ما تعل به الرواية فلا عبرة بالمتقدم منهما، [257] وإنما لم نذكر مرسل الصحابي ؛ لأن مرسل الصحابي كالمسند عند جمهور العلماء ، ولم يخالف فيه إلا القليل مثل : الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني الشافعي المتوفى سنة 418هـ ، والقاضي أبو بكر الباقلائي ، إلا أن القاضي يرد مرسل الصحابي إن احتمل سماعه من التابعي. [258]

الثالث : الرواية عالية الإسناد تقدم على ما دونها ، وهو المعروف عند العلماء بعلو الإسناد ، والمقصود بعلو الإسناد: كل حديث قلت رجاله بين الراوى والمروى عنه.

وقسموه خمسة أقسام :

- (1) القرب من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بسند صحيح ويسمى العلو المطلق (2) القرب من إمام من أئمة الحديث ذي صفة عالية، كالحفظ والضبط ونحوهما من الصفات المقتضية للترجيح مثل : الإمام مالك والشافعي
- (3) القرب إلى كتاب من كتب الحديث المعتبرة.

- (4) ما كان علواً بقدم موت الراوى عن شيخ على موت راوٍ آخر عن ذلك الشيخ وإن كانا متساويين في العدد .

- (5) تقدم السماع من الشيخ، فمن تقدم سماعه من شيخ كان أعلى ممن سمع من ذلك الشيخ نفسه بعده ، وقسيم الرتبة الأولى الأربعة الذين يلونه، ويطلق العلماء عليهم الإسناد النسبي ، والإسناد المطلق مقدم على الإسناد النسبي عند التعارض. [259]

مثاله: علو الإسناد المطلق : ما أخرجه البخاري في صحيحه قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ، أَنَّ أَنَسًا، حَدَّثَهُمْ: أَنَّ الرَّبِيعَ وَهِيَ ابْنَةُ النَّضْرِ كَسَرَتْ نَبِيَّةَ جَارِيَةٍ، فَطَلَبُوا الْأَرْضَ، وَطَلَبُوا الْعَفْوَ، فَأَبَوْا، فَأَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَمَرَهُمْ بِالْقِصَاصِ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ: أَتُكْسِرُ نَبِيَّةَ الرَّبِيعِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَا تُكْسِرُ نَبِيَّتَهَا، فَقَالَ: «يَا أَنَسُ كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ»، فَضَيَّ الْقَوْمُ وَعَفَوْا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ» [260].

عكس السند العالي السند النازل ، مثاله : نفس الحديث المتقدم، فقد أخرج مسلم الحديث نفسه فقال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عفان بن مسلم حدثنا حماد، أخبرنا ثابت، عن أنس، أن أخت الربيع جرحت إنساناً، فاقتصموا إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ... الحديث ، المتأمل في الإسناد يجد أن بين البخاري وبين رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثلاثة رجال؛ في حين أن مسلماً بينه وبين رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، خمسة رجال. [261] فعند التعارض لا شك أنه يرجع الأعلى إسناداً على ما دونه.

الرابع : ترجح الرواية معننة الإسناد إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - على الذي أحيل إلى كتاب معروف، ويرجح أيضاً على حديث مشهور بين العلماء .

الخامس : وترجح الرواية التي تكون في كتاب معروف على الرواية المشهورة بين العلماء ؛ لأن العادة تمنع التغيير في الكتاب المعروف.

السادس : وترجح الرواية الواردة في صحيح البخاري ومسلم على غيرها؛ فإن المسند إلى كتاب مشهور بالصحة أولى من المسند إلى كتاب غير مشهور بالصحة.

السابع : وترجح الرواية المسندة باتفاق على التي اختلف في كونها مسندة

الثامن : وترجح الرواية بقراءة الشيخ، على قراءتهم على الشيخ؛ فإن قراءة الشيخ على الحاضرين أولى من قراءتهم على الشيخ ؛ لإمكان زهول الشيخ في الثاني، [262] وإذا قرأ الشيخ يجوز للراوى أن يقول: حدثنى أو أخبرنى: وإذا قرأ هو على الشيخ فيقول: أخبرنى، ولا يقول حدثنى ، وإن أجازته الشيخ من غير قراءة فيقول: أجازنى أو أخبرنى إجازة. [263]

التاسع : وترجح الرواية بكونها غير مختلف فيها، فإن اختلاف الرواية يدل على أنه مضطرب الحال، بخلاف ما يكون على طريقة واحدة. [264]

المطلب الثالث

ترجيح الرواية بحال المروى

الترجيح هنا إنما يتعلق بالحالة التي كان عليها الراوى عند التحمل، والتي ظهرت منه عند الأداء ، فيرجح ما تأكد سماعه على الذى احتمل سماعه وترجح رواية ما جرى فى حضرته - صلى الله عليه وسلم - ولم ينكره ، على الرواية التى نقلت الحادثة لكن كان ذلك فى غيبته - صلى الله عليه وسلم - وعلم به ولم ينكره ، وترجح الرواية اللفظية على الفعلية ، ويرجح ما جاء فيما لا تعم به البلوى على ما تعم به البلوى؛ لكون ما لا تعم به البلوى أبعد عن الكذب؛ لأن ما تتوافر الدواعى على نقله يوهم الكذب إذا كان آحاداً، [265] ويرجح بما لم يثبت إنكار لرواته، فإن ما لم يثبت إنكار لرواته يقدم على ما ثبت إنكار لرواته، سواء كان الإنكار إنكار جحد أو إنكار نسيان. [266]

المطلب الرابع

الترجيح باعتبار لفظ المتن

عندما تتساوى الروايات فى كل ما تقدم من مرجحات ، فينظر إلى لفظ المتن لا السند ، وقد وضع العلماء ما هو أشبه بالتوصيات لترجيح بعض الروايات على بعض بالنظر للفظ المتن ، وإنما عبّرنا بكونها توصيات؛ لاختلافهم الكبير فى هذا المرجح ؛ ولأن هذا المنظور يختلف باختلاف العلماء أنفسهم ، ومن أهم الأشياء التى يترجح بها :

الأول : بلاغة لفظ الرواية ، وظهور جوامع الكلم فيها ، فهنا ترجح هذه الرواية على تلك التى بها ركابة فى اللفظ ؛ لأن الأولى هى الأقرب؛ لكونها صادرة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -؛ لأنه هو أفصح العرب وأبلغهم. [267]

الثانى : يرجح الخاص على العام ؛ لأن التعارض لا يقع بين دليلين إلا إذا كانا متساويين قوة ، فإذا قلنا بتساوى الخاص والعام قوة فترتب عليه إمكان التعارض ، أما إذا قلنا إن الخاص أقوى من العام فلا سبيل للتعارض ؛ لأن الخاص يقضى على العام ومقدم عليه ، والمسألة مبنية على حكم العام

فإن جمهور الفقهاء، وإن كانوا قد اتفقوا على أن حكم العام يفيد إثبات الحكم فى جميع ما يتناوله من الأفراد ، إلا أن إثبات ذلك الحكم يكون بطريق القطع عند بعضهم كغالبية الحنفية ، وظناً عند بقيتهم وهو مذهب الجمهور

وعليه فمنهم من سوى بين الخاص والعام فى الحكم؛ وبالتالي من الممكن أن يتعارض الخاص والعام ، وهنا يقدم الخاص على العام ؛ لأن الحكم بالعام بطريق الظن فيكون الخاص مقدماً على العام عند التعارض ؛ لأن الخاص مثبت للحكم لجميع الأفراد بطريق القطع؛ فيقدم عند التعارض على العام الذى يثبت الحكم على ما يتناوله بطريق الظن، [268] ، وقد ذهب جمهور العلماء إلى أنه إذا ورد خاص وعام مقترنين قدم الخاص على العام. [269]

الثالث : يقدم العام الذى لم يخصص على العام الذى خص ؛ لأن التخصيص جعله ضعيفاً، وأخرجه عن مسماه ، ومنهم من عكس فقدم ما خص على ما لم يخص، كابن السبكي؛ محتجين بأن الغالب تخصيص العموم ، وأنه ما من عام إلا وقد خص، فتقديم العام الذى خص أولى؛ لأنه التحق بالغالب فاطمأنت إليه النفس ولم ينتظر بعده تطرق التخصيص إليه، بخلاف الباقي على عمومه فإن النفس لا تستيقن ذلك، وأيضاً: المخصوص راجح من حيث كونه خاصاً بالنسبة إلى ذلك العام الذى لم يدخله التخصيص، والخاص أولى من العام. [270]

الرابع : تترجح الحقيقة على المجاز ؛ لأن الحقيقة هي التي تتبادر إلى الذهن من غير احتياج لقريضة ، أما المجاز فإنه يحتاج لقريضة ، وما لا يفترق لقريضة أقوى لتبادرها إلى الذهن ، والحقيقة أظهر دلالة من المجاز ، وهذا إذا لم يكن المجاز غالباً ، فإن غلب المجاز في الاستعمال ، كان حقيقة عرفية ، فيرجح من جهة أنه حقيقة ناسخة للحقيقة اللغوية ، والناسخ مقدم على المنسوخ. [271]

الخامس : يقدم في الترجيح ما جاء لفظه بالحقيقة الشرعية على الحقيقة العرفية واللغوية ، ؛ لأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - بعث لبيان الشرعيات.

ومن أمثلة ذلك: قوله صلى الله عليه وسلم: «الاثنتان فما فوقهما جماعة» [272]، فهذا القول مراد به تحصيل ثواب الجماعة في الصلاة للاثنتين فما فوقهما، وليس المراد به بيان حقيقة لغوية، وهي أن أقل الجمع اثنتان؛ وذلك لأمر يسيّر وهو أنه - صلى الله عليه وسلم - بعثه ربه ليبين لنا الأمور الشرعية لا اللغوية. [273]

السادس : ترجح الرواية المستغنى فيها عن الإضمار على الأخرى التي تشتمل على الإضمار؛ لأن الإضمار على خلاف الأصل، وإنما يصار إليه لدفع الضرورة اللازمة من تعطيل العمل باللفظ، فيجب الاقتصار فيه على أقل ما تندفع به الضرورة. [274]

السابع : يقدم الخبر الدال على المراد من وجهين، على الدال عليه من وجه واحد؛ لقوة الظن الحاصل من الأول بتعذر جهة الدلالة ، مثاله : قوله - صلى الله عليه وسلم - « إنما الشفعة فيما لم يقسم»، فقضيته أن ما يقسم لا شفعة فيه، ثم قال: «فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة». [275] فيقدم على رواية «الجار أحق بشفعته»؛ [276] لأن هذا الحديث يدل بوجه الأول يدل بوجهين. [277]

الثامن : ما كانت دلالاته مؤكدة على ما ليس كذلك، كقوله: - صلى الله عليه وسلم - (أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل فنكاحها باطل) [278] مع قوله - صلى الله عليه وسلم - (الأيام أحق بنفسها من وليها) [279] فإن جمهور العلماء رجح الأول على الثاني، فقالوا ببطان تزويج المرأة نفسها بدون إذن وليها مطلقاً ، ويقدم على الثاني للتركرار المؤكد. [280]

وجمع الحنفية بين الحديثين، فحملوا البطان على الصغيرة والمجنونة والمعتوهة ومن في حكمهن ، وحملوا الثاني على ما عدا من تقدمن فلا يشترط لصحة عقدهن إذن الولي، [281] فإن تعذر الجمع فالثاني مقدم على الأول عندهم لمعارضة الأول لقوله - تعالى - {فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أَرْوَاجَهُنَّ} [282] ولرجوع راوى الحديث الأول - السيدة عائشة - عما روى كما تقدم في التعارض بسبب عمل الراوى بخلاف ما روى. [283]

التاسع : يرجح اللفظ المذكور مع معارضة على ما ليس كذلك مثاله: قوله - صلى الله عليه وسلم - : "كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها"، فيرجح على الخبر الدال على تحريم زيارة القبور أو على كراهيتها، من غير ذكر معارض معه مثل: "لعن الله زوّارات القبور"، فإن الأول دال على نسخ الثاني. [284] ومن الممكن الجمع بينهما بحمل حديث (لعن الله زوارات القبور) على كثرات الزيارة ، أما غيرهن ممن تقل زيارتهن فيباح لهن عملاً بالحديث الأول .

العاشر : يرجح اللفظ المقرون بنوع من التهديد على غيره ؛ لأن اقتراحه به يدل على تأكيد الحكم الذي تضمنه، كقوله - صلى الله عليه وسلم - : "من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم". [285]

وكذلك إذا كان في أحدهما زيادة تهديد.

المطلب الخامس

الترجيح بمدلول الحكم

الترجيح بالحكم، إنما ينظر فيه لمطابقة ذلك الحكم للقواعد المقررة في عموم الشريعة ، فما كان موافقاً لهذه القواعد، فإنه يقدم على غيره عند التعارض، وقد وقع في الترجيح بالحكم خلاف كبير بين العلماء، وسوف نذكر ما عليه جمهور العلماء ، ومن ذلك :

1- الخبر الدال على التحريم، راجح على الخبر الدال على الإباحة ، والمراد بالإباحة هنا جواز فعل الترك، ليدخل فيه المكروه والمندوب والمباح؛ لأن التحريم مرجح على الكل ؛ وإنما ترجح رواية التحريم على غيرها لأمرين : أحدهما: قوله - عليه الصلاة والسلام: "ما اجتمع الحلال والحرام إلا وغلب الحرام الحلال". [286]

الثاني: أن الاحتياط يقتضى الأخذ بالتحريم. [287]

2- ترجيح الرواية المثبتة للطلاق أو العتاق على تلك النافية له ؛ لأن الأصل عدم القيد.

3 - ترجح الرواية النافية للحد على المثبتة له ، والدليل عليه أمران أحدهما: أن الحد ضرر، والضرر يزال في الإسلام؛ لقوله -عليه الصلاة والسلام:

"لا ضرر ولا ضرار في الإسلام" [288]، الثاني: قوله -عليه الصلاة والسلام: "ادرعوا الحدود بالشبهات". [289]

المطلب السادس

الترجيح من خارج السند والمتن

قد يأتي الترجيح بين الروايات المتعارضة من خارج السند الذي هو عمدة الترجيح بين الروايات ؛ لأن الترجيح يتعلق أولاً بالقوة ، والقوة تأتي من السند ، وقد يأتي الترجيح أيضاً من خارج المتن ، ولا يتصور الترجيح بالمتن إلا إذا استنفذنا طرق الترجيح بالسند ، وبالتالي لا يمكن الترجيح من خارج المتن إلا إذا تعذر ذلك بالمتن ، فعند تعذر الترجيح بالسند أو المتن يلجأ المجتهد للترجيح بطرق خارجة عنهما وهي كثيرة أهمها :

- 1- ترجح إحدى الروايتين على الأخرى بعمل أكثر السلف ؛ لأن الأكثر مظنة الصواب، بخلاف عمل القلة.
- 2- الترجيح بكثرة الأدلة ، فإن الرواية التي تتوافق مع كثير من الأدلة تكون راجحة على التي لا تتوافق.
- 3- أن يقول بعض أنمة الصحابة، ويعمل بخلافه، والخبر لا يجوز خفاؤه عليه، فإنه يحمل على نسخه، أو أنه لا أصل له؛ إذ لولا نسخه أو انتفاء أصله ما خالف.
- 4 - رواية الواحد فيما تعم به البلوى يكون مرجوحاً؛ إما لاختلاف المجتهدين في قبوله، أو لأن كونه مما تعم به البلوى، إن لم يوجب القبح فيه، فلا أقل من إفادته المرجوحية. [290]
- قال الرازي : واعلم أن بعض ما يرجح به الخبر قد يكون أقوى من بعض فينبغي إذا استوى الخبران في كمية وجوه الترجيح أن تعتبر الكيفية، فإن كان أحد الجانبين أقوى كيفية وجب العمل به اهـ. [291]
- 5- أن تكون إحداها موافقة لعمل الخلفاء الأربعة دون الأخرى، فإنه يقدم الموافق.
- 6- أن تكون إحدى الروايتين مما توارثه أهل الحرمين دون الأخرى.
- 7- أن تكون إحداها موافقة لعمل أهل المدينة ، وهو ما قال به المالكية.
- 8- أن تكون إحداها موافقة للقياس دون الأخرى، فإنه يقدم الموافق.
- 9- أن تكون إحداها أشبه بظاهر القرآن، دون الأخرى، فإنه يقدم الأشبه.
- 10- أنه يقدم ما فسره الراوي له بقوله، أو فعله، على ما لم يكن كذلك. [292]

المبحث الخامس

تعادل الرواية

إذا تعادلت الروايتان في القوة من حيث السند والمتن ، ولم يكن هناك من سبيل لترجيح إحداها على الأخرى من خارج السند والمتن، فقد اختلف العلماء على مذهبين :

المذهب الأول : التوقف : وبه قال جمهور العلماء، [293] حيث ذهبوا إلى أن الدليلين إذا تعادلا ولم يعلم المجتهد أن أحدهما أرجح من الآخر بأى أمانة، فعليه التوقف إلى أن يعلم أن أحدهما أرجح من الآخر بأى أمانة ، فإن لم يعلم: فإنه يسقطهما، ويعمل بالبراءة الأصلية، ولا يجوز التخيير بينهما، ولا العمل بأحدهما.

واستدلوا بأدلة منها :

أولاً : المجتهد متعبد باتباع غالب الظن ، ولم يغلب عليه ظن شيء فوجب عليه التوقف وهذا هو الأسلم. [294]

ثانياً : الدليلان إذا تعارضا، فإما أن يعمل بهما جميعاً، أو يعمل بأحدهما، والأول يوجب الجمع بين النقيضين: النفي والإثبات، والتحليل والتحرير، وهو باطل والثاني ترجيح بلا مرجح، وهو تحكم، فتعين التوقف لحين ظهور المرجح. [295]

المذهب الثاني: التخيير، وبه قال بعض الحنفية كالجزجاني [296] والجصاص [297]، وبعض المالكية كأبي بكر الباقلاني [298] وبعض المعتزلة كأبي علي وابنه [299]،

- فقد ذهبوا إلى أن المجتهد إذا تعارض عنده روايتان (دليلان) وليست إحدهما أولى من الأخرى ، فإنه يعمل بأى منهما. [300]

واستدل من قال بالتخيير بالآتي : التخيير بين الأدلة عند التعارض له أصل في الشرع يقاس عليه، وهو : التخيير بين الحكمين ، وهو مما ورد الشرع به كالتخيير بين خصال الكفارة ، وقد اضطررنا إلى التخيير؛ فيجوز أن يتعارض في حقنا نصاب، ولا يتبين تاريخ ولا ترجيح ، ولوقلنا: يتوقف، فإلى متى يتوقف؟ وربما لا يقبل الحكم التأخير ولا نجد مأخذاً آخر للحكم، فلا سبيل إلا التخيير فلاحتمالات أربعة: إما العمل بالدليلين جميعاً ، أو إسقاطهما جميعاً، أو تعيين أحدهما بالتحكم أو التخيير، ولا سبيل إلى الجمع عملاً وإسقاطاً؛ لأنه متناقض، ولا سبيل إلى التوقف إلى غير نهاية فإن فيه تعطيلاً، ولا سبيل إلى التحكم بتعيين أحدهما بدون مرجح؛ فلا يبقى إلا الرابع وهو التخيير. [301]

وأجيب عليه :

أولاً : نقطع أن إحدى الروايتين صواب والأخرى خطأ، ولا نعلم ذلك إلا بدليل، وقد انعدم الدليل البتة ، والتخيير ربما يؤدي إلى التمسك بالخطأ وترك الصواب والتمسك بالخطأ وترك الصواب باطل ، فبطل ما أدى إليه وهو التخيير.

ثانياً : القول بالتخيير جمع بين النقيضين، وترك لكلا الدليلين، وكلاهما باطل، أما بيان ترك الدليلين: فإذا تعارض الموجب والمحرم، فيصير على التخيير المطلق، وهو حكم ثالث غير الدليلين معاً، فيكون أطراً لهما، وترجاً لموجبهما ، وأما الجمع بين النقيضين: فإن المباح نقيض المحرم، فإذا تعارض المبيح والمحرم، فخيرناه بين كونه محرماً يائمه بفعله، وبين كونه مباحاً لا إثم على فاعله: كان جمعاً بينهما، وذلك محال.

ثالثاً : لا ننكر التخيير في الشرع ، ولكن التخيير بين النقيضين ليس له في الشرع مجال، وهو في نفسه محال.

الراجح : والراجح هو مذهب جمهور العلماء القائلين بالتوقف ؛ لأن القول بالعمل بالتخيير يؤدي إلى التناقض، الذي من الممكن أن يقع بين الحكمين المترتبين على الروايتين المتعارضتين ، لا سيما إن كان أحد هذين الحكمين محرماً والآخر محلاً [302]، قال الزركشي في البحر المحيط : وإن تعارض دليلان نظر في النسخ والترجيح، فإن عدمهما جاء الخلاف في التخيير والتوقف، فإن عدم، بناء على حكم الأصل في العقل، وهو نفي الحكم على ما هو المختار. [303] والله أعلم

الخاتمة وأهم النتائج

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فهذا بحث في تعارض الرواية عند علماء أصول الفقه ، ولا أدعى أنني تملك في زمام كافة التعارض والترجيح الذي ذكره العلماء في تعارض الروايات فهذا مدرك بعيد لقلّة بضاعة الباحث ، ولكنني أتيت فيه بطرف مهم في تعارض الروايات ، وقد أفادني هذا البحث كثيراً، ووقفت فيه على نكات علمية كنت جاهلها، وخرجت بنتائج طيبة ، أهمها :

أولاً: الوقوف على حقيقة الكثير من اختلافات العلماء الفقهية التي ترتبت على التعارض بين الروايات.

ثانياً: ربطت كلاً من الروايات المتعارضة ببعض الفروع الفقهية، مبيناً مدى تأثير القاعدة فيما ذكرت من فروع .

ثالثاً: رجحت ما ظهر رجحانه فيما تناولت من فروع فقهية، مستنداً على ما رجحت من كتب الفروع المعتمدة .

رابعاً: ذكرت الضوابط المعتمدة لدى الأصوليين في تعارض الروايات وترجيح بعضها على بعض.

خامساً: قمت بذكر ضوابط التعارض عموماً ؛ إذ إليه يرجع كل تعارض في جميع الأدلة ، ثم تكلمت عن ضوابط الترجيح بين الروايات، وذكرت الراجح دون التعمق في كل اختلاف؛ حتى لا يخرج البحث عن مقصده .

سادساً: تبين لي أن استنباط الحكم وابتدائه، قد يكون بسبب تعارض بين روايتين أو أكثر؛ مما أدى إلى ثراء كبير في الفروع الفقهية .

سابعاً: وأوصي بأن تتجه الأقسام العلمية الأصولية لفتح المجال لطلاب الدراسات العليا في تناول علم الحديث وتقعيده بالميزان الأصولي، فإن ذلك سوف يتيح لنا الوقوف على كثير من القواعد المغمورة في ثنايا هذا العلم الكبير ، أقصد: علم الحديث ، لاسيما ما تعلق منه بالرواية .

(1) سورة يوسف آية (101) .

(2) البحر المحيط للزركشي ج 8 ص 119 بتصرف.

(3) ينظر: معجم المقاييس في اللغة، لسان العرب كلاهما مادة " عرض.

(4) تقويم الأدلة للدبوسي ص 240 .

(5) التعريفات للجرجاني ص 219 .

(6) أصول السرخسي 2- 12 .

(7) أصول الفقه لابن مفلح 4 - 1581 ، البحر المحيط 4/407 .

(8) المصباح المنير 2-396 .

(9) التحرير شرح التحرير في أصول الفقه للمرداوي الحنبلي 8 - 4128. مكتبة الرشد - السعودية / الرياض الطبعة: الأولى، 1421هـ - 2000م.

(10) ينظر : المحصول للرازي 5 - 377.

(11) ينظر : التحصيل لسراج الدين الأرموي 2-251.

(12) تصنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي للإمام الزركشي 3/474.

(13) ينظر : فصول البدائع في أصول الشرائع لشمس الدين الفناري 2-447.

(14) شرح الكوكب المنير لابن النجار 4 - 605 ، 606.

(15) ينظر: الفصول في الأصول للجصاص 3- 172، اللمع للشيرازي ص 83، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي 3 - 76.

(16) شرح التلويح على التوضيح 2 - 205.

(17) المستصفي للغزالي 1-252.

(18) تقويم الأدلة في أصول الفقه للدبوسي ص 339.

(19) تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السؤل 4 - 304.

(20) لسان العرب مادة رجج .

(21) حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: جَلَبْتُ أَنَا وَمَخْرَمَةُ الْعَبْدِيُّ نِيَابًا مِنْ هَجَرَ قَالَ: فَأَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَاوَمَنَا فِي سِرَاوِيلٍ، وَعِنْدَنَا وَرَأْنُونَ يَزْنُونَ بِالْأَجْرِ، فَقَالَ لِلْوَزَّانِ: «زِنْ وَأَرْجِحْ» أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ مِنْ طَرِيقِ سُؤَيْدِ بْنِ قَيْسٍ بِرَقْمٍ: 19098، وَأَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ كِتَابُ: الْبَيْعِ: بَابُ فِي الرَّجْحَانِ فِي الْوَزْنِ وَالْوَزْنِ بِالْأَجْرِ، مِنْ طَرِيقِ سُؤَيْدِ بْنِ قَيْسٍ وَالْفَلْظُ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي سَنَنِهِ بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجْحَانِ فِي الْوَزْنِ بِرَقْمٍ: 1305، قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ سُؤَيْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(22) تقويم الأدلة في أصول الفقه للدبوسي ص 339.

(23) أصول الفقه لابن مفلح 4 - 1581 ، التحرير شرح التحرير في أصول الفقه للمرداوي 8 - 4129. مكتبة الرشد - السعودية / الرياض الطبعة: الأولى، 1421هـ - 2000م.

- [24] أصول السرخسى 2/250 .
- [25] أصول البزدوى 4 - 77 .
- [26] بديع النظام (أو: نهاية الوصول إلى علم الأصول) لابن الساعاتى 2 - 687 .
- [27] البحر المحيط للزركشى 8 - 145 .
- [28] بيان المختصر للأصفهاني 3 - 371 .
- [29] المستصفى للغزالي 1 - 375 ، شرح تنقيح الفصول للقرافي 1 - 417 .
- [30] كشف الأسرار شرح أصول البزدوى 4-78 .
- [31] سورة النساء (82) .
- [32] سورة النجم ، الآية (3 ، 4) .
- [33] سورة الأحزاب ، آية (21) .
- [34] الإحكام فى أصول الأحكام لابن حزم 2 - 35 .
- [35] شرح التلويح على التوضيح (التوضيح) 2-207 ، اجابة السائل للصنعانى ص 91 .
- [36] الموافقات للشاطبي 5 - 341 .
- [37] ينظر : التحبير شرح التحرير فى أصول الفقه للمرداوى الحنبلى 8 - 4128 ، البحر المحيط للزركشى 8/124 .
- [38] المستصفى للغزالي 1/375 ، شرح الكوكب المنير 4/608 ، الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول للمنياوى ص 538 .
- [39] فصول البدائع فى أصول الشرائع للفنارى 2/457 ، إجابة السائل شرح بغية الأمل ص 417 .
- [40] شرح مختصر المنتهى الأصولى 1/27 للإمام أبى عمرو عثمان بن الحاجب المالكي (المتوفى 646 هـ) لعضد الدين عبد الرحمن الإيجي (المتوفى: 756 هـ) .
- [41] المستصفى للغزالي 1/375 ، الإبهاج فى شرح المنهاج 3/86 .
- [42] أصول الفقه لابن مفلح 4/1581 .
- [43] ينظر : التقرير والتحبير لابن أمير الحاج 3/3 ، تيسير التحرير لأمير باد شاه 3/137 .
- [44] ينظر : تسهيل الوصول إلى علم الأصول ص 241 .
- [45] البحر المحيط للزركشى 7/332 .
- [46] شرح الكوكب المنير 4/608 .
- [47] التقرير والتحبير لابن أمير الحاج 3/3 .
- [48] أصول الفقه لابن مفلح 4/1581 .
- [49] البرهان لإمام الحرمين 2/176 .
- [50] الإبهاج فى شرح المنهاج 3/210 .
- [51] التقرير والتحبير لابن أمير الحاج 3/3 .
- [52] البحر المحيط للزركشى 7/332 .
- [53] أصول الفقه لابن مفلح 4/1581 ، تشنيف المسامع بجمع الجوامع 3/487 .

[54] سورة النجم الآية (3) .

[55] ينظر : المحصول للرازي 399 /5 ، إرشاد الفحول للشوكاني 2/260.

[56] التمهيد للإنسوى ص: 366 ، ونشر البنود على مراقى السعود 1/279، مطبعة فضالة المحمدية.

[57] المستصفي للغزالي 1/375 .

[58] سورة المزمل : من الآية (20) .

[59] سورة الأعراف : الآية (204) .

[60] رواه ابن ماجه 1/277 كِتَاب : إِقَامَةُ الصَّلَاةِ وَالسُّنَّةِ فِيهَا - بَابُ إِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ فَأَنْصِتُوا ، والدار قطنى فى سننه كتاب : الصلاة ، باب : ذكر قوله صلى الله عليه وسلم: «من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة ، عن جابر بن عبد الله ، قال ابن الترمذى فى الجواهر النقى على سنن البيهقي 2/ 159 : فيه جابر الجعفي، وليث بن أبي سليم لا يحتج بهما). ينظر : تسهيل الوصول ص241 .

[61] المراد بالخلل هاهنا اختلاف القطع بمراد المتكلم؛ لأن الظن حاصل مع هذه الاحتمالات، فاحتمال المجاز مثلاً لا يمنع الظن، بل يمنع القطع. ينظر : نفائس الأصول فى شرح المحصول 2-967 .

[62] المحصول للرازي 1-359 .

[63] سورة البقرة (228) .

[64] لسان العرب 1-130 .

[65] المدونة للإمام مالك 2-3 ، الأم للإمام الشافعي 5-107 ، الكافي فى فقه الإمام أحمد لابن قدامة المتوفى سنة 620هـ 3 – 52 .

[66] المبسوط للسرخسى 3 – 153 .

[67] مغنى المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: 977هـ) 1-297.

[68] التقريب والإرشاد (الصغير) لأبى بكر الباقلاني 1-352

[69] شرح مختصر الطحاوى لأبى بكر الرازى الجصاص الحنفى (المتوفى: 370 هـ) 4 – 324.

[70] حاشية العدوى على شرح كفاية الطالب الربانى 2-38 لابن مكرم الصعیدى العدوى (المتوفى: 1189هـ)، الحاوى الكبير للماوردى 9 – 216 ، المبدع فى شرح المقنع لابن مفلح (المتوفى: 884هـ) 6 – 81.

[71] الحاوى الكبير للماوردى 9 – 7 .

[72] المحصول للرازي 4-276.

[73] التحصيل من المحصول 1-244.

[74] حاشية العطار على شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع 1 – 409.

[75] هو : محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود، الكمال بن همام الدين بن حميد الدين بن سعد الدين، السيواسى الأصل ثم القاهرى، الحنفى، قاضى سيواس، ويعرف بابن الهمام. ولد سنة تسعين وسبعمائة بالإسكندرية ، له من المصنفات: التحرير فى أصول الفقه ، وفتح القدير وزاد الفقير فى الفقه ، رسالة فى النحو وغير ذلك، وتوفى سنة 861هـ، ودفن بجوار ابن عطاء السكندرى. تنظر ترجمته فى : الضوء اللامع للسخاوى 8/127، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلى 2/134، كشف الظنون 1/358.

[76] هو: محمد بن محمد بن محمد، المعروف بابن أمير حاج ، ويقال له: ابن الموقت، أبو عبد الله، شمس الدين، فقيه من علماء الحنفية، من أهل حلب، من كتبه (التقرير والتحبير شرح التحرير للكمال بن الهمام ، وذخيرة القصر فى تفسير سورة العصر، وحلية المجلى فى الفقه ، توفى -رحمه الله - سنة 879 هجرية ، وكانت وفاته بحلب ودفن بها). سير أعلام النبلاء للذهبي 5-285 الأعلام للزركلى 7-49 ، كشف الظنون 1/358.

[77] التقرير والتحبير لابن أمير الحاج 1 – 110 .

[78] هو عبد الله بن محمد بن علي، شرف الدين، أبو محمد الفهرى المصرى، المعروف بابن التلمسانى، الشافعى، كان إماماً عالماً بالفقه، ذكياً، فصيحاً، حسن التعبير، تصدر للإقراء بمصر، وانتفع به الناس، وصنف التصانيف المفيدة منها: شرح المعالم فى أصول الفقه، وشرح الجمل فى النحو للجرجاني، وله تعليقات فى الخلاف كثيرة وفوائد، توفى 644هـ كما هو مزيل بصدر كتابه "المعالم". ينظر ترجمته فى: كتابه المسمى بشرح المعالم 1/126، طبقات الشافعية لابن قاضى شعبة 2/107، كشف الظنون 2/1726.

[79] شرح المعالم فى أصول الفقه لابن التلمسانى 1 - 148 .

[80] هو: محمد بن حمزة بن محمد، شمس الدين الفنارى (أو الفترى) الرومى: عالم بالمنطق والأصول، ولى قضاء بروسة، وحج مرتين، زار فى الأولى مصر (سنة 822)، واجتمع بعلمائها، والثانية (سنة 833) شكر الله على إعادة بصره إليه، وكان قد أشرف على العمى، أو عمى وشفى. مات بعد عودته من الحج سنة 834هـ. من كتبه: شرح إيساغوجى فى المنطق، وعويصات الأفكار فى اختيار أولى الأبصار رسالة فى العلوم العقلية، وفصول البدائع فى أصول الشرائع، و(أنموذج العلوم)، و شرح الفرائض السراجية وغير ذلك من الكتب. ينظر ترجمته فى: شذرات الذهب 7 / 209، الأعلام للزركلى 6/342، كشف الظنون 2/1180 .

[81] فصول البدائع فى أصول الشرائع للفنارى 2 - 204 .

[82] سورة يوسف، الآيتان (81 ، 82) .

[83] ينظر: الفصول فى الأصول للجصاص 1- 362 .

[84] الرسالة للشافعى ص 64 .

[85] الفروق للقرافى 1-6 .

[86] إرشاد الفحول للشوكانى 1-79 .

[87] التقريب والارشاد للباقلانى 1 - 353 .

[88] الفروق للقرافى 3 - 86 .

[89] سورة البقرة، من الآية(19).

[90] عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح 2-134 لبهاء الدين السبكى (المتوفى: 773هـ)

[91] التبصرة للشيرازى 216 .

[92] رَفْعُ النَّقَابِ عَنْ تَنْقِيحِ الشَّهَابِ 2 / 422 .

[93] ميزان الأصول للسمرقندى ص 687 .

[94] جزء من حديث طويل فى إسلام عمرو بن العاص - رضى الله عنه - أخرجه الإمام أحمد فى مسنده برقم: 17813 واللفظ له، والبيهقى فى السنن الكبرى باب: تَرَكِ أَخَذَ الْمُشْرِكِينَ بِمَا أَصَابُوا، برقم: 18290، قال الداودى: هو على شرط الإمام مسلم ولم يخرج به - رحمه الله. ينظر: الجامع الصحيح فيما كان على شرط الشيخين أو أحدهما ولم يُخرِّجَاهُ 2/347، لأبى عبد الرحمن، يوسف بن جودة يس يوسف الداودى.

[95] شرح مختصر الطحاوى 6 / 140، المؤلف: أحمد بن على أبو بكر الرازى الجصاص الحنفى (المتوفى: 370 هـ)، الإشراف على نكت مسائل الخلاف 1 / 273 للقاضى

أبو محمد عبد الوهاب بن على بن نصر البغدادى المالكى (422هـ)، المحرر فى الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل 1/34، لعبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد، ابن تيمية الحرانى، أبو البركات، مجد الدين (المتوفى: 652هـ) .

[96] الأم للإمام الشافعى 1/89 .

[97] سورة النساء من الآية 23، أصول الشاشى ص 26.

[98] الحديث أخرجه مسلم فى صحيحه كتاب: الرضاع، باب: التحريم بخمس رضعات واللفظ له، وأبو داود فى سننه كتاب: النكاح، باب: هَلْ يُحْرَمُ مَا دُونَ خَمْسِ رَضَعَاتٍ.

[99] بدائع الصنائع للكاسانى 4/7 .

[100] التبصرة للشيرازى 212.

([101]) شرح الكوكب المنير لابن النجار 3-393 .

([102]) المدونة للإمام مالك 2/298 .

([103]) المقدمات الممهدة 2-295 لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفى: 520هـ)

([104]) المحصول للإمام الرازي 3-141 .

([105]) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب 3-100 .

([106]) العدة لأبي يعلى 2-628 .

([107]) الأم للإمام الشافعي 5/28 .

([108]) مختصر الخرقى ص 119 .

([109]) سورة البقرة ، (180) .

([110]) سورة النساء ، (11) .

([111]) كشف الأسرار شرح أصول البزدوى 3/188 ، شرح التلويح على التوضيح 2/352.

([112]) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب : العلم ، باب : إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ، ومسلم في صحيحه كتاب : كتاب الزهد والرقائق ، باب : التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم.

([113]) ينظر : قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ص 162 لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: 1332هـ) ، محاضرات في أصول الفقه لغير الحنفية ص 132 وما بعدها - لشيخنا أد / عبد القادر محمد أبو العلا.

([114]) ينظر : محاضرات في أصول الفقه لغير الحنفية ص 135 - لشيخنا أد / عبد القادر محمد أبو العلا.

([115]) كشف الأسرار شرح أصول البزدوى 3/80 .

([116]) الأصل لمحمد بن الحسن الشيباني 1/219 .

([117]) الموافقات للشاطبي 5/341 .

([118]) تقويم الأدلة في أصول الفقه للدبوسى ص 214 .

([119]) سورة البقرة : من الآية 223 .

([120]) سورة النساء : من الآية 23 .

([121]) أصول السرخسى 2/13 .

([122]) تقويم الأدلة في أصول الفقه للدبوسى ص 214 .

([123]) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب : الحيض ، باب : إذا دبغ الإهاب فقد طهر ، عن ابن عباس - رضى الله عنهما . و الترمذى في سننه برقم : 1728 عن ابن عباس رضى الله عنهما ، واللفظ له . والنسائي في سننه برقم : 4553 .

([124]) أخرجه أبو داود في سننه أ (رقم: 4128)، و الترمذى (رقم: 1729) وغيرهما. قال الألباني: صحيح. (صحيح أبي داود: 4128).

([125]) كشف الأسرار شرح أصول البزدوى 3/77 .

([126]) ينظر : شرح التلويح : للتفتازاني مع التوضيح : لصدر الشريعة 2/103 ط : قطاع المعاهد الأزهرية ، وكشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوى 7/315 ، وإرشاد الفحول للشوكاني 2/782 وما بعدها.

([127]) تشنيف المسامع للزركشى 2-959 .

([128]) العدة لأبي يعلى 3-991، قواطع الأدلة لابن السمعاني 1-314.

([129]) أصول الشاشي ص 379 .

([130]) التوضيح الأبهى لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر للسخاوي ص 30 (المتوفى: 902هـ).

([131]) الكافي شرح البزودي 3/1240 المؤلف: الحسين بن علي بن حجاج بن علي، حسام الدين السَّغْنَأِي (المتوفى: 711 هـ).

([132]) البحر المحيط للزركشي 6-119 .

([133]) لسان العرب 14 - 246 ، التعريفات الفقهية لمحمد عميم الإحسان ص 101.

([134]) الفروق للقرافي 1- 4 ، تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي 2- 1025 ، ط : مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث

([135]) هو : علي بن سليمان بن أحمد المرادوي ثم الدمشقيّ: فقيه حنبلي، ولد في مردا (قرب نابلس) وانتقل في كبره إلى دمشق فتوفى فيها سنة : 885 . ينظر الأعلام للزركلي 4-292.

([136]) التحبير شرح التحرير للمرادوي 4 - 1960 ، ط : مكتبة الرشد - السعودية / الرياض.

([137]) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لجلال الدين السيوطي 1- 165.

([138]) الشرح المختصر لنخبة الفكر لابن حجر العسقلاني لأبي المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي ص 113، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص 94 لمحمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: 1403هـ).

([139]) مفتاح السعيدية في شرح الألفية الحديثية ص 275 لشمس الدين محمد بن عمار بن محمد ابن أحمد المصري المالكي، المعروف بابن عمار، (المتوفى: 844هـ) دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان ، اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر 2-302، المؤلف: زين الدين محمد، المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي ابن زين العابدين الحدادي ثم المناوي، القاهري، (المتوفى: 1031هـ)، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض.

([140]) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص 94 لمحمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: 1403هـ)، الناشر: دار الفكر العربي.

([141]) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص 156 لابن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي ، الناشر: مطبعة سفير بالرياض.

([142]) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي 63، لمحمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكنانى الحموى الشافعي، بدر الدين، (المتوفى: 733هـ)، المحقق: د. محيى الدين عبد الرحمن رمضان ، الناشر: دار الفكر - دمشق.

([143]) أصول السرخسي 349 ، اللمع للشيرازي ص 80 ، مقدمة ابن الصلاح ص 214 الاقتراح في بيان الاصطلاح ص 28 ، المؤلف: تقى الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: 702هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص 40 المؤلف: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: 1403هـ) ، الناشر: دار الفكر العربي.

([144]) أخرجه البخاريّ كتاب : الأذان باب : بدء الأذان(604) واللفظ له ، ومسلم كتاب : الصلاة باب : بدء الأذان (377) من حديث ابن عمر.

([145]) أخرجه أحمد في مسنده 16478 ، وأبو داود في سننه كتاب : الصلاة باب : كيف الأذان واللفظ له - قال الألباني: صحيح ، والدارمي في سننه كتاب : الصلاة باب : بدء الأذان.

([146]) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن عروة عن عائشة برقم 1566 واللفظ له والإمام أحمد في مسنده عن أبي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ برقم 19518 ، والدارمي في مسنده برقم 2228 ، وقال محققه حسين سليم أسد: إسناده صحيح.

([147]) أخرجه مالك في الموطأ كتاب : الطلاق باب : مَا لَا يُبَيِّنُ مِنَ التَّمْلِيكِ برقم 2040 واللفظ له وأورده أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه كتاب : النكاح برقم : 15955 قال ابن الأثير في جامع الأصول في أحاديث الرسول 7/575 اسناده صحيح.

([148]) التبصرة للخمى 4 - 1780.

([149]) الأم للإمام الشافعي 5-14.

([150]) الكافي في فقه الإمام أحمد 3-9 لابن قدامى المتوفى سنة 620.

([151]) شرح مختصر الطحاوى للجصاص 4-262 .

([152]) سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي، أبو محمد: محدث الحرم المكي. من الموالى. ولد بالكوفة، وسكن مكة وتوفى بها. كان حافظاً ثقة، واسع العلم كبير القدر، قال الشافعي: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز، وكان أعور، وحج سبعين سنة. توفى سنة 198 هـ وفي طبقات ابن سعد 196 هـ. ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ص 35، الأعلام للزركلي 3/105.

([153]) أخرجه البخارى في صحيحه كتاب: الجهاد والسير، باب: هل يستشفع إلى أهل الذمة ومعاملتهم؟ واللفظ له، ومسلم في صحيحه كتاب: الوصية، باب: ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصى فيه.

([154]) المبسوط للسرخسى 23/4، بدائع الصنائع للكاسانى 7/114.

([155]) عيون المسائل ص 252 التبصرة للخمى 3/1457، بدائع الصنائع للكاسانى 7/114، المغنى لابن قدامة 9/357، مغنى المحتاج للشريني 6/66.

([156]) نص عليه يوسف بن موسى بن محمد، أبو المحاسن جمال الدين المَلْطَى الحنفى (المتوفى: 803 هـ) فى كتابه المعاصر 205/2، ونسبه القاضى عبد الوهاب المالكي لأبى حنيفة فى كتابه عيون المسائل ص 252 حيث قال: وحكى عن أبى حنيفة: أنه يجوز أن يسكنوا الحرم. أهـ ولم أقف عليه فى مصادر الحنفية، وما وقفت عليه أنهم قالوا بما قال به جمهور العلماء. ينظر: شرح مختصر الطحاوى للجصاص 79/7، بدائع الصنائع للكاسانى 7/114.

([157]) صحيح البخارى 6/9.

([158]) أخرجه الإمام مسلم فى صحيحه كتاب: الأفضية، باب: نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور برقم: 1718، والإمام أحمد فى مسنده برقم: 26329، كليهما عن عائشة رضى الله عنها.

([159]) أخرجه الإمام مسلم فى صحيحه كتاب: الأفضية، باب: نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور برقم: 1718، الإمام أحمد فى مسنده برقم: 25472، كليهما عن عائشة رضى الله عنها.

([160]) نيل الأوطار 2-94 المؤلف: محمد بن على بن محمد بن عبد الله الشوكانى اليمنى (المتوفى: 1250 هـ) تحقيق: عصام الدين الصبايطى الناشر: دار الحديث، مصر.

([161]) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين 2-440، المؤلف: حمد على بن محمد بن علان ابن إبراهيم البكرى الصديقى الشافعى (المتوفى: 1057 هـ)، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان.

([162]) الأصل لمحمد بن الحسن بن فرقد الشيبانى (المتوفى: 189 هـ) 10 - 608 تحقيق ودراسة: الدكتور محمد بوبنوكال الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان، البحر الرائق شرح كنز الدقائق 3 - 183، لزين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصرى (المتوفى: 970 هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامى، المغنى لابن قدامة 4-358، المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلى المقدسى ثم الدمشقى الحنبلى، الشهير بابن قدامة المقدسى (المتوفى: 620 هـ)، الناشر: مكتبة القاهرة، فتح البارى يشرح صحيح البخارى 5-302 المؤلف: أحمد بن على بن حجر أبو الفضل العسقلانى الشافعى، الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379.

([163]) أخرجه الدارقطنى فى سننه كتاب: الصلاة باب: ذكر الركوع والسجود وما يجزى فيهما، واللفظ له، والنسائى فى سننه كتاب: التطبيق، باب: أول ما يصل إلى الأرض من الإنسان فى سجوده. قال الإمام الألبانى: صحيح.

([164]) أخرجه أبو داود فى سننه، كتاب: الصلاة، باب: كيف يضع ركبتيه قبل يديه، واللفظ له، قال الألبانى: ضعيف، وابن ماجه فى سننه، كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: باب: السجود

([165]) التبصرة للخمى 1/300.

([166]) حلية العلماء فى معرفة مذاهب الفقهاء للقفال الشاشى 2/100، والأوزاعى هو: عبد الرحمن بن عمرو بن يحمى الأوزاعى، من قبيلة الأوزاع، أبو عمرو: إمام الديار الشامية فى الفقه والزهد، ولد فى بعلبك، ونشأ فى البقاع، وسكن بيروت وتوفى بها، وعرض عليه القضاء فامتنع. كان الأوزاعى عظيم الشأن بالشام، وكان أمره فيهم أعز من أمر السلطان، له كتاب (السنن) فى الفقه، و (المسائل)، ويقدر ما سئل عنه بسبعين ألف مسألة أجاب عليها كلها، وكانت الفتيا تدور بالأندلس على رأيه، إلى زمن الحكم ابن هشام، توفى سنة 157 هـ. ينظر ترجمته فى: طبقات الفقهاء للشيرازى 1/76، الأعلام للزركلى 3/320.

([167]) أصول السرخسى 1/32.

([168]) حلية العلماء فى معرفة مذاهب الفقهاء للقفال الشاشى 2/100.

([169]) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوى الحنبلى 2/65.

([170]) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب : الحج باب : الأفراد والقران بالحج والعمرة برقم 1231، والإمام أحمد في مسنده برقم : 5719.

([171]) أخرجه الإمام البخارى في صحيحه كتاب : الحج باب : من ساق البدن معه، برقم : 1691 والإمام أحمد في مسنده برقم : 6247.

([172]) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق 1-71 للزيلعى.

([173]) بداية المجتهد ونهاية المقتصد 1-88.

([174]) الأم للإمام الشافعى 1-72.

([175]) الكافى فى فقه الإمام أحمد 1-155 لابن قدامة المقدسى (المتوفى: 620هـ).

([176]) بداية المجتهد ونهاية المقتصد 1-88.

([177]) أخرجه البخارى في صحيحه كتاب : الوضوء باب : غسل المنى وفركه، وغسل ما يصيب من المرأة برقم : 229 ، والنسائى فى سننه ، كتاب : الطهارة، بَابُ غَسْلِ الْمَنِيِّ مِنَ التَّوْبِ ، برقم : 295.

([178]) عن علقمة، والأسود: أن رجلاً نزل بعائشة، فأصبح يغسل ثوبه، فقالت عائشة: «إنما كان يجزئك إن رأيته أن تغسل مكانه، فإن لم تر نضحت حوله، ولقد رأيته أفركه من ثوب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فركاً فيصلى فيه». أخرجه مسلم في صحيحه كتاب : الطهارة ، باب : حكم المنى برقم : 105 ، وأبو داود فى سننه برقم : 371 ، لكن من غير زيادة (فيصلى فيه) فقد تفرد بها مسلم.

([179]) بداية المجتهد ونهاية المقتصد 1-88.

([180]) إرشاد الفحول للشوكانى 2 - 264 .

([181]) الإبهاج فى شرح المنهاج 2-169 .

([182]) أخرجه مسلم فى صحيحه كتاب : كتاب الجمعة ، باب : وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال ولفظه : الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم ، وأحمد فى مسنده برقم : 11578 واللفظ له.

([183]) أخرجه أحمد فى مسنده برقم : 20089، وابن خزيمة فى صحيحه كتاب : الجمعة باب : ذَكَرَ دَلِيلٌ أَنَّ الْغُسْلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَضِيلَةٌ لَا فَرِيضَةٌ ، برقم : 1757 ، قال الألبانى: حسن بمجموع طرقه.

([184]) رفع النقاب عن تنقيح الشهاب 5-494 .

([185]) المستصفى للغزالي ص 376 ، الغيث الهامع شرح جمع الجوامع ص 669 ، التقرير والتحبير لابن أمير الحاج 3-3 ، التحبير شرح التحرير للمرداوى الحنبلى 4128 محاضرات فى أصول الفقه لغير الحنفية ص 152 لشيخنا أد/ عبد القادر محمد أبو العلا.

([186]) اللمع للشيرازى ص 34 .

([187]) المستصفى للغزالي ص 364 .

([188]) المحصول للرازى 5-388 .

([189]) اللمع للشيرازى ص 34 .

([190]) المستصفى للغزالي ص 254 .

([191]) ينظر : محاضرات فى أصول الفقه لغير الحنفية ص 153، 152 لشيخنا أد/ عبد القادر محمد أبو العلا .

([192]) تقويم الأدلة للدبوسى ص 214 ، كشف الأسرار شرح أصول البزدوى 3-78 .

([193]) هو: الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمى، أبو بكر: إمام نيسابور فى عصره. كان فقيها مجتهدا، عالما بالحديث. مولده ووفاته بنيسابور. رحل إلى العراق والشام والجزيرة ومصر، ولقبه السبكى بإمام الأئمة. تزيد مصنفاته على 140 منها : كتاب التوحيد

وإثبات صفة الرب، كبير وصغير، و مختصر المختصر)المسمى (صحيح ابن خزيمة) توفي - رحمه الله - سنة 311هـ. ينظر :
الأعلام للزركلي 6- 29.

[194] البحر المحيط للزركشى 8 - 166.

[195] الرسالة للإمام الشافعي ص 216.

[196] أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم 11343 ، وأبو داود في سننه كتاب : الضحايا، باب: ما جاء في ذكاة الجنين ، وحكم عليه الألباني بالصحة ، وقد ذكر ابن الأثير في "النهاية" أن هذا الحديث يروى بالرفع والنصب. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير 2- 164.

[197] بداية المجتهد ونهاية المقتصد 2- 206 لابن رشد الحفيد .

[198] المبسوط للسرخسي 12 - 6 ، البناية شرح الهداية لبدر الدين العيني 11 - 570.

[199] الأم للإمام الشافعي 2 - 257 ، فتاوى ابن الصلاح ص 713.

[200] المغنى لابن قدامة 9- 401 .

[201] المبسوط للسرخسي 12 - 6 ، البناية شرح الهداية لبدر الدين العيني 11 - 570.

[202] شرح تنقيح الفصول للقرافي ص 60.

[203] هو: الإمام على بن محمد حبيب، أبو الحسن الماوردي: أقضى قضاة عصره ، من كبار العلماء ، صاحب التصانيف الكثيرة النافعة، ولد في البصرة، وانتقل إلى بغداد. وولى القضاء في بلدان كثيرة، ثم جعل " أقضى القضاة " في أيام القائم بأمر الله العباسي، وكان له المكانة الرفيعة عند الخلفاء، وربما توسط بينهم وبين الملوك وكبار الأمراء في ما يصلح به خللاً ، نسبته إلى بيع ماء الورد، ووفاته ببغداد، سنة 450هـ ، من كتبه " أدب الدنيا والدين، الأحكام السلطانية ، النوادر في تفسير القرآن، والحاوي في فقه الشافعية المطبوع بعنوان " أدب الوزير " قاله عبيد، و" سياسة الملك " وغير ذلك . ينظر: الأعلام للزركلي 4- 327 ، كشف الظنون 1- 628.

[204] الحاوي الكبير للماوردي 15-149.

[205] العدة لأبي يعلى 2/623.

[206] سبق تخريجه ص .

[207] سبق تخريجه ص .

[208] المحصول للرازي 5-407. نفائس الأصول 8- 3682 ، نهاية الوصول في دراية الأصول للأرموي 8 -3664 ، 2-62.

[209] المذهب في علم أصول الفقه المقارن د/ عبد الكريم النملة 5- 2420.

[210] أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ، كتاب الحيض: باب : إنما الماء من الماء ، برقم 343 والإمام أحمد في مسنده برقم : 11434.

[211] أخرجه الإمام أحمد في مسنده 26025 ، واللفظ له ، والترمذي في سننه ، باب ما جاء إذا التقى الختانان وجب الغسل ، قال الألباني : صحيح لغيره.

[212] هو: عثمان بن عبد الرحمن، صلاح الدين ابن عثمان بن موسى بن أبي النصر النصرى الشهرزوري الكردي الشرخاني، أبو عمرو، تقي الدين، المعروف بابن الصلاح: أحد الفضلاء المقدمين في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال ، ولد في شرخان ، وانتقل إلى الموصل ثم إلى خراسان، فبيت المقدس حيث ولى التدريس في الصلاحية ، وانتقل إلى دمشق، فولاه الملك الأشرف تدريس دار الحديث، وتوفي فيها ، سنة 643هـ، له مؤلفات كثيرة منها : معرفة أنواع علم الحديث، يعرف بمقدمة ابن الصلاح، والامالي، والفتاوى وشرح الوسيط في فقه الشافعية، و"صلة الناسك في صفة المناسك"، و" فوائد الرحلة" ينظر: الأعلام للزركلي 4 - 207 ، وكشف الظنون 1 - 836 ، 2-1099، 2-1162.

[213] مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح ص 22.

[214] قيس بن طلق بن علي بن المنذر الحنفى اليمامى، روى عن أبيه قال العجلي: يمامى تابعى ثقة، وأبوه صحابي. وقال ابن معين: لقد أكثر الناس فيه، وأنه لا يحتج بحديثه، له ترجمة في "تهذيب التهذيب" 8/356/710.

[215]) أخرجه الإمام مالك في الموطأ باب: الوضوء من مس الذكر ، برقم 13 ، واللفظ له ، وابن أبي شيبة في مصنفه برقم 1745 ، وابن حبان في صحيحه باب : نواقض الوضوء ، برقم : 1120 وقال الألباني: صحيح.

[216]) أخرجه الدارقطني في سننه كتاب : الطهارة ، باب : ما روى في مس القبل والدبر ، برقم : 532 ، واللفظ له ، والنسائي في سننه كتاب : الغسل والتميم ، باب : الوضوء من مس الذكر ، برقم : 445 ، قال الألباني: صحيح.

[217]) المدونة للإمام مالك 1 - 118 ، عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار لابن القصار المالكي 1 - 467.

[218]) الأم للشافعي 1 - 34 .

[219]) الكافي في فقه الإمام أحمد لابن قدامة المقدسي 1 - 87 .

[220]) أسهل المدارك «شرح إرشاد السالك في مذهب إمام الأئمة مالك» 1-95 لأبي بكر بن حسن بن عبد الله الكشناوي (المتوفى: 1397هـ).

[221]) الحاوي الكبير للماوردي 1 - 197 .

[222]) الاختيار لتعليل المختار 1 - 11 .

[223]) الكافي في فقه الإمام أحمد لابن قدامة المقدسي 1 - 87 .

[224]) الاختيار لتعليل المختار 1 - 11 .

[225]) الإقناع للماوردي ص 24 .

[226]) التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه 4 - 246 للأبياري (المتوفى 616هـ).

[227]) الإبهاج في شرح المنهاج 3 - 245 .

[228]) إرشاد الفحول للشوكاني 2-264 .

[229]) المعتمد في أصول الفقه 1-419 لأبي الحسين البصري (المتوفى: 436هـ) نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي 8 - 3681 ، شرح مختصر الروضة للطوفي 3 - 691.

[230]) كشف الأسرار شرح أصول البزدوى 3 - 102 ، نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي 8 - 3681 ، إرشاد الفحول للشوكاني 2-264.

[231]) كشف الأسرار شرح أصول البزدوى 3 - 102 ، المعتمد في أصول الفقه 1-419 لأبي الحسين البصري.

[232]) كشف الأسرار شرح أصول البزدوى 3 - 102 .

[233]) نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي 8 - 3681 .

[234]) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب : الحج ، باب : باب استحباب زيادة التغليس بصلاة الصبح يوم النحر بالمزدلفة ، والمبالغة فيه بعد تحقق طلوع الفجر ، وأبو داود في سننه كتاب : المناسك ، باب : الصلاة بجمع ، برقم : 1934.

[235]) والغسل أول الصبح ، ينظر: لسان العرب مادة : غلس .

[236]) فتح القدير للكمال بن الهمام 2 - 48.

[237]) الغيث الهمام شرح جمع الجوامع لعبد الرحيم العراقي ص 671 .

[238]) أورده الطحاوي في كتابه شرح مشكل الآثار ، باب : بيان مُشْكِلٍ مَا رُويَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَفْضَلِ بَنَاتِهِ مَنْ هِيَ مِنْهُنَّ ، وفي الباب عن عائشة ، رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال: وهو في مرضه الذي توفي فيه: «يا فاطمة، ألا ترضين أن تكوني سيدة نساء العالمين وسيدة نساء هذه الأمة وسيدة نساء المؤمنين؟» قال الحاكم: هذا إسناد صحيح، ولم يخرجاه .

[239]) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير برقم : 1019 ، وابن أبي شيبة في مصنفه كتاب : الفضائل ، باب : مَا أَعْطَى اللَّهُ تَعَالَى مُحَمَّداً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وأورده السيوطي في جمع الجوامع المعروف بـ «الجامع الكبير» 5 - 796 وقد جاء في كتاب أنيس الساري في تخريج وتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري 1-705 قال ابن عبد البر وهذا حديث حسن .

[240] طرح التثريب في شرح التقريب (المقصود بالتقريب: تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد) الدين عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: 806هـ).

[241] سبق تخرجهما ص66.

[242] الإبهاج في شرح المنهاج 3 - 221 .

[243] حاشية العطار على شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع 2-406 .

[244] تيسير الوصول إلى منهاج الأصول من المنقول والمعقول «المختصر» 6-217 لكمال الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بـ «ابن إمام الكاملية» (المتوفى: 874هـ).

[245] البحر المحيط للزركشى 8 - 178 .

[246] المحصول للرازي 5-420 .

[247] نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ص 380 .

[248] والحديث المرسل هو : الَّذِي يَرْوِيهِ الْمُحَدِّثُ بِأَسَانِيدٍ مُتَّصِلَةٍ إِلَى التَّابِعِيِّ فَيَقُولُ التَّابِعِيُّ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ينظر : معرفة علوم الحديث ص 25 ، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ) ، المحقق: السيد معظم حسين.

[249] أخرجه الدارقطني في سننه برقم : 603 ، والبيهقي في السنن الكبرى برقم : 680 قال : محمد بن الجوزي وَقَدْ أُرْسِلَ هَذَا الْحَدِيثُ جَمَاعَةً مِنْهُمْ الْحَسَنُ ، ينظر : التحقيق في أحاديث الخلاف 1-195 لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى : 597هـ) المحقق : مسعد عبد الحميد محمد السعدني ، الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت.

[250] المعونة على مذهب أهل المدينة لابن نصر الثعلبي 1-276 .

[251] أخرجه أبي يعلى في مسند برقم : 2313 ، حكم حسين سليم أسد : إسناده صحيح على شرط مسلم ، وابن أبي شيبة في مصنفه برقم : 3766.

[252] عيون المسائل للقاضي عبد الوهاب المالكي ص 77.

[253] الحاوي الكبير للماوردي 1 - 202.

[254] شرح العمدة لابن تيمية 326 .

[255] الآثار لمحمد بن الحسن الشيباني 1 - 433 ، المحقق: أبو الوفا الأفغانى.

[256] بيان المختصر - شرح مختصر ابن الحاجب للأصفهاني 3-376 .

[257] ينظر : أصول الفقه لابن مفلح 4 - 1591 .

[258] تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي 10-57 .

[259] نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (مطبوع ملحقاً بكتاب سبل السلام) ص 724 المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، المحقق: عصام الصبابطي - عماد السيد ، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

[260] أخرجه البخارى في صحيحه ، كتاب : الصلح ، باب الصلح في الدية ، برقم : 2703 ومسلم في صحيحه كتاب : القسامة والمحاريب والقصاص والديات ، باب : إثبات القصاص في الأسنان، وما في معناها ، برقم : 1675

[261] التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث ص 47 ، لحسن بن محمد المشاط المالكي (المتوفى: 1399هـ).

[262] بيان المختصر - شرح مختصر ابن الحاجب للأصفهاني 3-376.

[263] الورقات لإمام الحرمين ص 25 .

[264] بيان المختصر – شرح مختصر ابن الحاجب للأصفهاني 376-3 ، تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السؤل 4-309 ، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن موسى الرهوني (المتوفى: 773 هـ) .

[265] الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب 2- 743 ن ، المؤلف: محمد بن محمود بن أحمد البابرتي الحنفي (ت 786 هـ).

[266] بيان المختصر – شرح مختصر ابن الحاجب للأصفهاني 3-376 .

[267] المحصول للإمام الرازي 5-428 - الإيهاج في شرح المنهاج 3-229 البحر المحيط للزركشي 8-188.

[268] أصول السرخسي 1/ 132 ، شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني 1/69 ، ميزان الأصول للسمرقندي ص 277 .

[269] أصول الفقه لابن مفلح 3/ 950 .

[270] المحصول للإمام الرازي 5-428 - الإيهاج في شرح المنهاج 3-229 .

[271] نفائس الأصول في شرح المحصول 8-3718 .

[272] أخرجه الحاكم في المستدرک كتاب الفرائض ، برقم : ، 7957 ، والدارقطني في سننه كتاب : الصلاة ، باب : الاثنان جماعة ، قال الزيلعي في نصب الراية : 2- 198 كل طرقة ضعيفة.

[273] دراسات أصولية في القرآن الكريم لشيخنا أد / محمد إبراهيم الحنفاوى ص 225 .

[274] الإحكام للآمدي 3-15 .

[275] قضى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق فلا شفعة. أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب : الشفعة ، باب: الشفعة فيما لم يقسم واللفظ له ، ومسلم في صحيحه كتاب : المساقاة ، باب : الشفعة واللفظ للترمذی ، وابن أبي شيبة في مصنفه برقم : 22719 .

[276] الْجَارُ أَحَقُّ بِشَفْعَتِهِ، يُنْتَظَرُ بِهِ وَإِنْ كَانَ غَائِبًا، إِذَا كَانَ طَرِيقُهُمَا وَاحِدًا ، أخرجه الترمذی في سننه بَابُ: مَا جَاءَ فِي الشُّفْعَةِ لِلْغَائِبِ برقم: 1369 ، وحكم عليه الألباني بالصحة.

[277] البحر المحيط للزركشي 8-191 .

[278] سبق تخريجه ص 49.

[279] "الْأَيُّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذَا كَانَ صُغَرُهَا" أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب : النكاح ، باب : استئذان الثيب في النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت ، والإمام أحمد في مسنده برقم : 1888 ، واللفظ له.

[280] تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي 3-519 ، حاشية العطار 2-411.

[281] التقرير والتحرير لابن أمير الحاج 1 – 157.

[282] سورة البقرة ، من الآية 232 .

[283] تقويم الأدلة للدبوسي ص 203 أصول الشاشي ص 280 .

[284] الإيهاج في شرح المنهاج 7 – 2810 .

[285] أخرجه أبو داود في السنن: 2/ 749 - 750 ، كتاب: الصوم ، باب: كراهية الصوم يوم الشك ، رقم (2334) ، والترمذی في سننه: 3/ 70 ، كتاب: الصوم ، باب : ما جاء في كراهية صوم يوم الشك (3)، رقم (686) ، والحاكم في المستدرک: 1/ 423 - 424 كتاب: الصوم، باب: من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم. قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه".

[286] أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب : النكاح ، باب : باب الزنا لا يحرم الحلال 13969، وفي معرفة السنن والآثار للبيهقي أيضاً وضعفه.

[287] نهاية السؤل شرح منهاج الوصول ص 386 .

[288] أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم 1493 ، والدارقطني 4541 ، والحاكم في المستدرک، كتاب : البيوع ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجه " .

[289] ينظر : الإبهاج في شرح المنهاج 3-235 ، ونظم الحديث : لئن أعطَلَ الحُدُودَ بالشُّبُهَاتِ أَحَبُّ إلى مَنْ أنْ أقيَمَهَا بالشُّبُهَاتِ أخرجَه ابن أبي شيبَةَ في مصنفه برقم : 28493، واللفظ له ، وابن ماجة في سننه كتاب : الحدود برقم : 2545 ، وضعفه الألباني.

[290] نفائس الأصول في شرح المحصول 8-3738 .

[291] المحصول للرازي 5-442 .

[292] إرشاد الفحول للشوكاني 2-272 .

[293] تقويم الأدلة للدبوسي ص 104، المستصفي للغزالي 1-375 المحصول للرازي 5-408 التمهيد في أصول الفقه للكلوذاني 2 – 415 تقريب الوصول إلى علم الأصول لابن جزى (المتوفى: 741 هـ) ص 199 ، روضة الناظر لابن قدامة 1-471 .

[294] تقريب الوصول إلى علم الأصول لابن جزى (المتوفى: 741 هـ) ص 199 .

[295] شرح مختصر الروضة للطوفي 3-617 .

[296] هو: محمد بن يحيى، أبو عبد الله الجرجاني، الفقيه الحنفي، من علماء العراق، كان زاهدا عابداً نظيراً لأبي بكر الرازي، مات سنة ثمان وتسعين وثلاث مائة، ودفن إلى جانب قبر أبي حنيفة . ينظر : الوافي بالوفيات للصفي 5-127 .

[297] هو : أحمد بن علي، أبو بكر الرازي، الإمام الكبير الشأن، المعروف بالجصاص، مولده سنة خمس وثلاث مائة، سكن بغداد وعنه أخذ فقهاؤها ، كان مشهوراً بالزهد، خوطب في أن يلي القضاء فأمتنع ، توفي يوم الأحد سابع ذي الحجة سنة سبعين وثلاث مائة عن خمس وستين سنة، رحمه الله تعالى. ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية 1-84.

[298] القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القسم، المعروف بالباقلاني البصري المالكي ، المتكلم المشهور، كان على مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري ومؤيداً اعتقاده وناصراً طريقته، وسكن بغداد، وصنف التصانيف الكثيرة المشهورة في =علم الكلام والأصول وغيرهما وكان في علمه أوحده زمانه، وانتهت إليه رئاسة المالكية ، توفي سنة 403 ببغداد. ينظر : وفيات الأعيان لابن خلكان 4-267.

[299] هو : أبو علي الجبائي، محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن جمران بن أبان، مولى عثمان بن عفان، رضى الله عنه، المعروف بالجبائي، أحد أئمة المعتزلة؛ كان إماماً في علم الكلام، وأخذ هذا العلم عن أبي يوسف يعقوب بن عبد الله الشحام البصري رئيس المعتزلة بالبصرة في عصره، توفي في شعبان سنة ثلاث وثلاثمائة، رحمه الله تعالى وابنه أبو هاشم الجبائي عبد السلام بن أبي علي محمد الجبائي، المتكلم المشهور، العالم ابن العالم؛ وتوفي يوم الأربعاء لاثنتي عشرة ليلة بقيت من شعبان سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة ببغداد. ينظر : وفيات الأعيان لابن خلكان 4-267، 3-183.

[300] التقريب والإرشاد للباقلاني 2-150، التمهيد في أصول الفقه للكلوذاني 2 – 415، تقريب الوصول إلى علم الأصول لابن جزى (المتوفى: 741 هـ) ص 199، روضة الناظر لابن قدامة 1-471 .

[301] المستصفي 1-364 .

[302] روضة الناظر لابن قدامة 1-471 .

[303] البحر المحيط للزركشي 8-368.

References

فهرس المصادر والمراجع

- 1- الإبهاج في شرح المنهاج "منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفى سنة (785هـ)، المؤلف : علي بن عبد الكافي السبكي، ووالده تاج الدين ط: دار الكتب العلمية – بيروت.
- 2- الآثار لمحمد بن الحسن الشيباني، المحقق: أبو الوفا الأفعاني، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت - لبنان.
- 3- إجابة السائل شرح بغية الأمل لمحمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسن الكحلاني

الصنعاني، المعروف بالأمير (ت: 1182هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - 1986م.

- 4- الإحكام في أصول الأحكام للآمدی، أبي الحسن علي بن علي بن محمد بن سالم الثعلبي الأمدي، (ت: 631هـ) المحقق: عبد الرزاق عفيفي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- 5- الاختيار لتعليل المختار لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلی (ت: 683هـ)، مطبعة الحلبي، 1937م.
- 6- إرشاد الفحول للشوكاني لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: 1250هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، 1999م.
- 7- الإشراف على نكت مسائل الخلاف للقاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (ت: 422هـ)، الناشر: دار ابن حزم، 1999م.
- 8- الأصل لمحمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (المتوفى: 189 هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد بوبنوكال، الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان.
- 9- كشف الأسرار شرح أصول البزدوى = أصول البزدوى، لعبد العزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين البخاري الحنفي (ت: 730هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي.
- 10- أصول السرخسي لمحمد بن أحمد بن أبي سهل، شمس الأئمة السرخسي (ت: 483هـ)، دار المعرفة - بيروت.
- 11- أصول الشاشي، المؤلف: نظام الدين أبو علي أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي (المتوفى: 344هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.
- 12- أصول الفقه - المؤلف: محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالح الحنبلي (المتوفى: 763هـ)، حققه وعلق عليه وقدم له: الدكتور فهد بن محمد السدحان، الناشر: مكتبة العبيكان.
- 13- الأعلام، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي ابن فارس الزركلي الدمشقي، المتوفى سنة (1396هـ)، الناشر: دار العلم للملايين - الطبعة الخامسة (2002م).
- 14- الإقناع في الفقه الشافعي للماوري، أبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، (ت: 450هـ).
- 15- الأم للإمام الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف (ت: 204هـ)، الناشر: دار المعرفة، بيروت، 1990م.
- 16- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي، علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرادوي الدمشقي الحنبلي، (ت: 885هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي.
- 17- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لزين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: 970هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي.

- 18- البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي الشافعي المتوفى سنة 794هـ، ط: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى، ت: محمد محمد تامر.
- 19- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، الشهير بابن رشد الحفيد (ت: 595هـ)، الناشر: دار الحديث - القاهرة.
- 20- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع - المؤلف: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: 587هـ) - الناشر: دار الكتب العلمية
- 21- بديع النظام (أو: نهاية الوصول إلى علم الأصول) لابن الساعاتي.
- 22- البرهان في أصول الفقه - المؤلف: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: 478هـ)، المحقق: صلاح بن محمد ابن عويضة - الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- 23- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب لشمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصبهاني، المتوفى سنة (674هـ)، ط: دار السلام، تحقيق: أ.د/ علي جمعة محمد، مفتي الديار المصرية سابقاً.
- 24- التبصرة للخمى، على بن محمد الربعي أبو الحسن، المعروف بالخمى (ت: 478هـ)، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - قطر، 2011م.
- 25- التبصرة للشيرازي، أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت: 476هـ)، المحقق: د. محمد حسن هيتو، الناشر: دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1403هـ.
- 26- التحرير شرح التحرير، علاء الدين أبو الحسن بن سليمان المرادوى الحنبلي، المتوفى سنة (885هـ)، تحقيق: د/ عبد الرحمن الجبيرين، ود/ عوض القرني، ود/ أحمد السراج، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية - الرياض - ط: الأولى، 2000م.
- 27- التحصيل من المحصول لسراج الدين محمود بن أبي بكر الأرموي (ت: 682هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد على أبو زنيد، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، 1988م.
- 28- تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السؤل ، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن موسى الرهوني (المتوفى: 773 هـ)، المحقق: د. الهادي بن الحسين، ويوسف الأخضر، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي - الإمارات، 2002م.
- 29- التحقيق في أحاديث الخلاف لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ) المحقق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- 30- التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه للأبياري، علي بن إسماعيل الأبياري (المتوفى 616 هـ)، المحقق: علي بن عبد الرحمن، الناشر: دار الضياء، الكويت، 2013م.
- 31- تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، المتوفى سنة (794هـ)، الناشر: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث، 1998م.

- 32- التعريفات، المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- 33- تقريب الوصول إلى علم الأصول لابن جزى، أبي القاسم محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن جزى الكلبي الغرناطي (المتوفى: 741هـ)، المحقق: محمد حسن محمد إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 2003م.
- 34- التقرير والإرشاد (الصغير) لأبي بكر الباقلاني، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر ابن القاسم القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي، (ت: 403هـ)، المحقق: د. عبد الحميد ابن علي أبو زنيد، الناشر: مؤسسة الرسالة، 1998م.
- 35- التقرير والتحبير لابن أمير الحاج الحنفي المتوفى سنة (879هـ)، ط: دار الكتب العلمية - الثانية.
- 36- التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث ص 47، لحسن ابن محمد المشاط المالكي (المتوفى: 1399هـ)، المحقق: فواز أحمد زمرلي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، 1996م.
- 37- تقويم الأدلة في أصول الفقه للدبوسي، أبي زيد عبد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي الحنفي، (ت: 430هـ)، المحقق: خليل محيي الدين الميس، الناشر: دار الكتب العلمية، 2001م.
- 38- تيسير الوصول إلى منهاج الأصول من المنقول والمعقول «المختصر» لكمال الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بـ «ابن إمام الكاملية» (المتوفى: 874هـ)، المحقق: عبد الفتاح أحمد قطب الدخيمسي، الناشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، 2002م.
- 39- جامع الأصول في أحاديث الرسول لمجد الدين أبو السعادات محمد بن محمد ابن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، (ت: 606هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، 1969م.
- 40- حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، المؤلف: حسن ابن محمد ابن محمود العطار الشافعي المتوفى سنة (1250هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.
- 41- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، المؤلف: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: 450هـ) - المحقق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- 42- الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب، المؤلف: محمد بن محمود بن أحمد البابرتي الحنفي (ت 786 هـ)، المحقق: ضيف الله بن صالح، وترحسب بن ربيعان، الناشر: مكتبة الرشد، 2005م.
- 43- الرسالة للإمام الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبى القرشي المكي، (ت: 204هـ)، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبة الحلبي - مصر، 1940م.

- 44- روضة الناظر وجنة المناظر، أحمد بن محمد بن قدامة الحنبلي المتوفى سنة (620هـ)، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر.
- 45- شرح التلويح: للتفتازاني مع التوضيح: لصدر الشريعة 2/103 ط: قطاع المعاهد الأزهرية.
- 46- شرح الكوكب المنير لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز على الفتوحى المعروف بابن النجار الحنبلي المتوفى سنة (972هـ)، الناشر: مكتبة العبيكان، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد.
- 47- شرح تنقيح الفصول - المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: 684هـ) المحقق: طه عبدالرؤوف سعد - الناشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة.
- 48- شرح مختصر الطحاوى، المؤلف: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفى (المتوفى: 370 هـ)، المحقق: عصمت الله عنايت الله، وسائد بكتاش، ومحمد عبيد الله خان، وزينب محمد حسن، الناشر: دار البشائر الإسلامية، 2010م.
- 49- العدة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى، محمد بن حسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت: 458هـ)، الطبعة الثانية 1990م.
- 50- عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي المالكي المعروف بابن القصار (ت: 397هـ)، تحقيق: عبد الحميد بن سعد، الناشر: مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2006م.
- 51- الغيث الهامع شرح جمع الجوامع - المؤلف: ولي الدين أبي زرة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت: 826هـ) - المحقق: محمد تامر حجازي - الناشر: دار الكتب العلمية.
- 52- الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس ابن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: 684هـ) - الناشر: عالم الكتب.
- 53- الفصول في الأصول، المؤلف: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفى (المتوفى: 370هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الثانية، 1414هـ - 1994م.
- 54- قواطع الأدلة لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزي السمعاني (ت: 489هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- 55- الكافي شرح البيزودي، المؤلف: الحسين بن علي بن حجاج بن علي، حسام الدين السُّغْنَاقِي (المتوفى: 711 هـ)، المحقق: فخر الدين سيد محمد، الناشر: مكتبة الرشد، 2001م.
- 56- كشف الأسرار شرح أصول البيزودي لعبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفى (730هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، د.ط.
- 57- اللمع في أصول الفقه لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الشافعي المتوفى سنة (476هـ)، ط: دار الكتب العلمية.
- 58- المبدع في شرح المقنع - المؤلف: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو

إسحاق، برهان الدين (المتوفى: 884هـ) - الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- 59- المبسوط للسرخسي: محمد بن أحمد بن أبي سهل، شمس الأئمة السرخسي (ت: 483هـ)، الناشر: دار المعرفة، بيروت، 1993م.
- 60- المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعبد السلام بن عبد الله ابن الخضر ابن محمد، ابن تيمية الحراني، أبو البركات، مجد الدين (المتوفى: 652هـ).
- 61- المحصول للرازي المتوفى سنة (606هـ)، ت: د/ طه صابر فياض، الناشر: مؤسسة الرسالة - الثالثة.
- 62- المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لابن اللحام: علاء الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عباس البغلي الدمشقي الحنبلي، المعروف بابن اللحام (ت: 803هـ)، المحقق: د. محمد مظهر بقاء، الناشر: جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة.
- 63- المدونة للإمام مالك: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: 179هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، 1994م.
- 64- المستصفي للغزالي: أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: 505هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، 1993م.
- 65- المعتمد في أصول الفقه - المؤلف: محمد بن علي الطيب أبو الحسين البصري المعتزلي (المتوفى: 436هـ) المحقق: خليل الميس - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- 66- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، المؤلف: شمس الدين، محمد ابن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: 977هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.
- 67- المغني لابن قدامة 4 - 358، المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ) الناشر: مكتبة القاهرة ،
- 68- معرفة أنواع علوم الحديث = مقدمة ابن الصلاح ، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقي الدين، المعروف بابن الصلاح (ت: 643هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1986م.
- 69- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لمحمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: 733هـ) ، المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، الناشر: دار الفكر - دمشق.
- 70- ميزان الأصول في نتائج العقول، المؤلف: علاء الدين شمس النظر أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي (المتوفى: 539هـ) حققه وعلق عليه وينشره لأول مرة: الدكتور محمد زكي عبد البر، الأستاذ بكلية الشريعة - جامعة قطر، ونائب رئيس محكمة النقض بمصر (سابقاً)، الناشر: مطابع الدوحة الحديثة، قطر.
- 71- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (مطبوع ملحقاً بكتاب سبل السلام) ، المؤلف: أبو الفضل أحمد ابن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، المحقق: عصام الصبابطي - عماد السيد ، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

- 72- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص 156 لابن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي ، الناشر: مطبعة سفير بالرياض.
- 73- نفائس الأصول في شرح المحصول - المؤلف: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت 684هـ) - المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، على محمد معوض - الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز.
- 74- نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسئوى الشافعى المتوفى سنة (772هـ)، ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى، 1999م.
- 75- نهاية الوصول في دراية الأصول - المؤلف: صفى الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموى الهندى (715 هـ) - المحقق: د. صالح بن سليمان اليوسف - د. سعد بن سالم السويح - أصل الكتاب: رسالتا دكتوراة بجامعة الإمام بالرياض - الناشر: المكتبة التجارية بمكة المكرمة.
- 76- نيل الأوطار المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكانى اليمنى (المتوفى: 1250هـ) تحقيق: عصام الدين الصبابطى الناشر: دار الحديث، مصر.
- 77- الورقات لإمام الحرمين: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجوينى، أبو المعالى، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت: 478هـ)، المحقق: د. عبد اللطيف محمد العبد.
- 78- الوسيط فى علوم ومصطلح الحديث لمحمد بن محمد بن سويلم أبو شهبة (المتوفى: 1403هـ) الناشر: دار الفكر العربى.
- 79- اليواقيت والدرر فى شرح نخبة ابن حجر، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف ابن تاج العارفين بن على بن زين العابدين الحدادى ثم المناوى القاهرى (المتوفى: 1031هـ)، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض.

Statistics

Article View: 16

PDF Download: 12



iKNiTO JS (Journal Management System) copyright © 2020 NotionWave Inc.

Contact Us | Send Feedback